جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

واقع التجارة الخارجية في ظل جائحة كورونا (دراسة حالة الجزائر 2019-2021)

إعداد الطالبتين:

– بنوة فاطمة

– صغير إيمان

إشراف الاستاذة:

–د. بالعجين خالدية

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
حواس أمين	أستاذ محاضر أ	الرئيس
بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر ب	المناقش الأول
صافا محمد	أستاذ محاضر أ	المناقش الثاني
بلعجين خالدية	أستاذة محاضرة أ	مقرر

السنة الجامعية: 2021–2022

شكر وعرفان

إلهي

لا يطيب اللّيل إلا بشكرك ولا يطيب النّهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللّحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنّة إلا برؤيتك جل جلالك.

إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدّى الأمانة...ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

نتقدم بجزيل الشكر أيضا إلى الأولياء الكرماء الذين لم يدخروا النفيس و الغالي من اجل تربيتنا و تعليمنا.

لا يسعنا هنا إلا أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذتنا المشرفة، الأستاذة "بالعجين خالدية" عرفانا على ما أولته لنا من حرص واهتمام بهذا العمل من توجيه وإرشاد لإتمام عملنا هذا.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبول قراءة مذكرتنا وإلى كل أساتذة وعمال الكلية.

إهداء

إلى روح أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛

رحمة الله عليه ورضوانه

فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى أخي "محمد" أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيق الدرب

الى أخي "فاضل" ... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

اهداء خاص الى منجور لخضر الذي مدني بالنصح والارشاد

إلى جميع الأصدقاء والزملاء؛ أهدي إليكم عملي المتواضع

ايمان

فهرس المحتويات

المحتويات **صفحة**

فهرس

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد 10

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية 11

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية 11

أولا: تعريف التجارة الخارجية 11

ثانيا: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية 12

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية 12

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية 13

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية 14

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية 14

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية 15

ثالثا: أنوع سياسة التجارة الخارجية 16

المبحث الثاني: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستعملة 22

المطلب الأول: الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية 22

أولا: خدمات المصدرين والمستوردين 23

ثانيا: خدمات تمويل التجارة الدولية 25

المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية 25

أولا: الناقل 25

ثانيا: التأمين 27

ثالثا: رجل العبور 27

المطلب الثالث: الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية 29
أولا: وثائق إثبات السعر 29
ثانيا: وثائق النقل 31
ثالثا: الوثائق الإدارية 34
رابعا: الوثائق الجمركية 35
خامسا: وثائق التأمين 37
خلاصة 38
الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي
تمهيد 40
المبحث الأول: الاقتصاد العالمي تحت وطأة Covid-19 41
المطلب الأول: تأطير عام لجائحة Covid-19 41
.....
المطلب الثاني: من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية 44
المبحث الثاني: تداعيات جائحة Covid-19 على الاقتصاد العالمي 49
المطلب الأول: التوازن الاقتصاد الخارجي 49
أولا: التجارة الدولية 49
ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال 54
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي 57
أولا: مؤشرات البطالة 57
ثانيا: الفقر 59
خلاصة 61
الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري
تمهيد 63
المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي الجزائري 64
.....
المطلب الاول: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر 64
أولا: قطاع المحروقات 64
ثانيا: قطاع الصناعة 65

ثالثا: قطاع النقل 65
رابعا: قطاع السياحة 67
خامسا: القطاع الجبائي 67
سادسا: القطاع الفلاحي 67
سابعا: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية 67
المطلب الثاني: أثر كورونا على البطالة في الجزائر 68
المبحث الثاني:استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا 69
....
المطلب الأول: دور السياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة تداعيات كورونا على الاقتصاد الجزائري 70
أولا: الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي 71
ثانيا: أهم أدوات السياسة المالية وتدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية. 72
ثالثا: أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية 74
المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة ما بعد الكورونا 76
أولا: نموذج النمو الاقتصادي القديم 2016 للحكومة الجزائرية السابقة 76
ثانيا: معالم النموذج االقتصادي الجديد :2020 77
خلاصة 82
الخاتمة العامة 84
قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
1.2	قنوات الانتقال من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية	46-45
2.2	تغيرات حركة صادرات وواردات الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال الفترة (جانفي- ماي 2020)	50
3.2	ترتيب كبريات شركات التجارة الإلكترونية في العالم حسب حجم المداخيل خلال السداسي الثاني من عام 2020	53

قائمة الاشكال

رقم	العنوان	صفحة
1.2	خريطة إجمالي الحالات المؤكدة حتى 02 أفريل 2021	43
2.2	معضلة عربة كورونا	44
3.2	تطو رالتجارة الدولية خلال الفترة (2020-2017)	50
4.2	التغيرات الفصلية لتجارة البضائع على مدار 2020	51
5.2	التغيرات الفصلية لتجارة الخدمات على مدار عام 2020	52
6.2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الفترة (2020-2013).	54
7.2	نمو الاستثمارات في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	55
8.2	تدفقات التحويلات المالية إلى كل منطقة (بالمليار دولار)	56
9.2	نسبة الشركات بحسب تعديلات الوظائف	57
10.2	معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2020-2008)	58
11.2	معدلات البطالة في مجموعة السبعة خلال الفترة (2020-2013)	59
12.2	عدد الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع (بالملايين) خلال الفترة (2021-2017)	60

مقدمة:

يختلف يروس كورونا عن باقى الأوبئة والأمراض التى اصابت العالم على مر التاريخ والتى إنحصر تفشيها فى نطاق جغرافى محدود حول العالم أو بدولة بعينها، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية مما جعل الدول تتخذ تدابير صارمة للحد من إنتشاره .

وبإنتشار فيروس كورونا أطلق العنان لأزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم، مع الحظر وإغلاق الحدود وهو ما شل النشاط الاقتصادي وتسبب في الإستغناء عن ملايين العمّال على الصعيد العالمي تزامننا مع القيود واسعة النطاق المفروضة على الأنشطة االاقتصادية، ووصل الاقتصاد العالمي إلى طريق مسدود في الربع الثاني من عام 2020، ومن أجل التصدي للجائحة وتقليل أثر إنكماش الاقتصاد الكارثي تقوم الحكومات على الصعيد العالمي بتنفيذ تدابير تحفيز مالي تعادل نحو 10% من الناتج المحلي العالمي.

وعلى الرغم من أن الإصابات الجديدة ومعدلات الوفيات المرتبطة بالجائحة شهدت تراجعا في الآونة الاخيرة، إلا أن مسار الجائحة في المستقبل غير معروف، وهكذا هو الأمر بالنسبة للعواقب الاقتصادية والاجتماعية التي ستترتب على ذلك. وبين مطرقة إنقاذ الأرواح وسندان إنعاش الاقتصاد، بدأت بعض الحكومات برفع القيود بحذر لتنشيط الاقتصاد، ولكن التعافي سيعتمد إلى حد كبير على مدى نجاح إجراءات الصحة العامة والتدابير المالية ومزاوجتهما لوقف إنتشار الفيروس والتقايل من مخاطر الإصابة من جديد.

1- مشكلة الدراسة:

وجهت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة، ومن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد، حيث تم اغلاق المؤسسات التعليمية، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلقت العديد من دول العالم أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس. وفُرضت قيود على السفر على نطاق واسع، وأثّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تأثيرا كبيرا على النشاط والتجارة في العالم، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية.

وبالتالى نسكب الضوء على مشكلة الدراسة من خلال:

التساؤل الرئيسي:

ما هي تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة؟ وما هي التكلفة الاقتصادية لإنتشار الفيروس عالميا والجزائر خاصة؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية؟
- ماهو فيروس كوفيد 19؟
- ماهي الاثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على المستوى العالمي؟
- ماهي الاثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على مستوى الجزائر؟

2- فرضية الدراسة:

ولابد في افتراضاتنا؛ أن هذا الوباء مس القطاعات الحساسة في أكبر الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تعتبر مقر ظهوره على غرار التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وسوق العمل الدولي، وأدى الى تعطيل النشاط الاقتصادي وبالتالي كبح عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

الفرضيات الجزئية:

- التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات

- كوفيد 19 من عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراض أقل من غيرها مثل نزلات البرد وأمراض أخرى يسبب مشكلات تنفسية حادة وتنتقل بعضهذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر، عكس فيروسات أخرى.

- لم تنحصر آثار كوفيد 19 على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب؛ بل امتدت لتمس كافة المؤشرات الاقتصادية العالمية.

- على غرار بقية دول العالم المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد هش قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع تعود إلى أسباب ودوافع موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل فيمايلي:

- الأسباب الموضوعية: تكمن في بروز كورونا بشكل واضح على الساحة العالمية وتأثيرها على كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، مع تسليط الضوء على الجزائر ومعرفة مكانتها وموقعها ضمن هذا التغير الاقتصادي العالمي الراهن.

- الأسباب الذاتية: وتكمن في الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الدولي والجزائري خاصة نظرا لميولاتنا الشخصية، وكذا علاقة هذا الموضوع بالتخصص المدروس.

4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معرفة التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الحقيقي عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال التتبع والتحليل الرقمي لأهم القطاعات الإستراتيجية التي تعتبر مصدر خلق الثروة و بالتالي التنمية العالمية؛ على غرار قطاع التجارة الدولية وسوق النفط العالمي المحدّد لاستهلاك الطاقات، و التي عرفت صدمات عنيفة أدت للتأثير عليها بنسب كبيرة و متفاوتة، الى جانب دراسة التغيرات الحاصلة في هيكل الطلب العالمي وسوق العمل وما ينجرّ عنه من تغيرات في نسب النمو الاقتصادي العالمي.

5- أهمية البحث:

تتجسّد أهمية هذه الدراسة في أن هذه الأزمة تقود العالم إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم الاقتصادية، ولا سيما المرتبطة بدور الدولة في الاقتصاد، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وأساليب أداء العمل والإنتاج بها، ناهيك عن العلاقة بين المنتج والمستهلك، هذا بجانب إعادة صياغة مفهوم العولمة، ليناسب مرحلة ما بعد كورونا، التي ستترك الاقتصاد العالمي بشكل وهيئة وطبيعة مختلفة عما كان عليه قبلها. أو بمعنى آخر، فإن هذه الأزمة ستفرض على الاقتصاد العالمي مفاهيمها، قبل أن تتركه وترحل.

6- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

العالم: وذلك بدراسة تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي

الجزائر: وذلك بدراسة تداعيات كورونا على الاقتصاد الجزائري

ب- الحدود الزمانية: السداسي الثاني من السنة الدراسية 2021-2022

7- منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على اساس المنهج الوصفى التحليلي من أجل دراسة تأثير كورونا على الاقتصاد العالمى والتكلفة الاقتصادية له وسبل الحد من التكلفة الاقتصادية له من خلال دراسة الجهود المبذولة للقضاء على الأثار السلبية وإظهار الدور المطلوب من الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس.

8- الدراسات السابقة:

بحكم أن الموضوع لا يزال حديثا نسبيا. فأغلبية البحوث ترجع لعام 2021

أ- الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة محمد صلاح عاشور متولي: فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد الدولي، دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، Vol. 13, No. 1, Jan, 2021 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222.

وتهدف الدراسة الى سكب الضوء على تأثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، والتكلفة الاقتصادية لفيروس كورنا على المنطقة العربية، وسبل الحد من التكلفة الاقتصادية لفيروس كورونا من خلال دراسة الجهود المبذولة للقضاء على الأثار السلبية، واظهار الدور المطلوب من الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس.

2- قباني فطيمة الزهرة، سفيان امنة، علوني عمار: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16 العدد 03 الخاص الجزء 2، نوفمبر 2021.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهم الاثار التي برزت على الاقتصاد العالمي بانتشار جائحة كورونا، فمنذ تفشيها لاتزال هذه الجائحة تهدد اقتصاديات جل دول العالم حتى أصابته بالشلل، فقد عزلت دولا ووضعتها تحت الحجر الصحي، كما مست كل القطاعات الحساسة فمنيت هذه الأخيرة بخسائر فادحة.

خلصت الدراسة الى أن العالم نتيجة الجائحة مقبل على أزمة اقتصادية واجتماعية، يتبعها ركود اقتصادي يهدد الاقتصاد العالمي، وقد تحتاج الدول الى سنوات لمعالجة الاثار المترتبة عن الجائحة.

3- أحمد فايز أحمد الهرش: أزمة الاغلاق الكبير: الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا، جوان 2020، عرضت هذه الدراسة أهم الاثار الاقتصادية المترتبة عن أزمة الاغلاق الكبير بتحليل الأداء لمختلف القطاعات، كذلك هدفت الى ابراز أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول لاحتواء الفيروس باتباع المنهج الاستقرائي والاستمباطي والتحليلي، خلص الباحث في الأخير أن الازمة أثرت بشكل كبير على كل الجوانب الاقتصادية، حيث أثرت على وضع الأسواق من نقص السيولة وتراجع الطلب العام خاصة على النفط والمحروقات، وأن تأثيرها سيطول على امتداد انتشار الفيروس.

4- غبولي أحمد، توايتية الطاهر: دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2020، تناولت هذه الدراسة أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العامي، خلصت الدراسة الى أن الجائحة أحدثت أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، وأفقدت العالم توازنه وكشفت ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الازمات، وأن كل السيناريوهات سواءا المتفائلة أو المتشائمة تثبت استمرارية اثار الجائحة على المدى المتوسط، حتى عند إيجاد اللقاحات والعلاجات، اذ أن الاثار السلبية التي عرفها الاقتصاد العالمي لن تتجلى إلا على المدى الطويل بعد سنتين على الأقل.

5- كاتية بوروبة: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة (حالة الجزائر)، ديسمبر 2020، هدفت الدراسة الى تبيان الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، اعتمادا على التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، وعلى تحليل حركة التجارة والسياحة بالجزائر، واقترحت الباحثة في هذه الدراسة عدة تدابير اقتصادية واجتماعية على المستوى الكلي والجزئي، للتصدي لتداعيات الجائحة وتوصلت في الأخير الى أن الازمة الصحية تبعتها أزمة اقتصادية، فمعدلات النمو هوت ما دون الصفر، والتجارة الدولية والسياحة تدهورت، وتراجعت أسواق الأسهم والسندات، كما تراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

6- سلوى محمد مرسى، زينب محمد الصاوى، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري ، سلسلة أوراق السياسات (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مايو 2020) تتناول هذه الدراسة انعكاسات وباء كورونا على القطاع السياحي في مصر ، وتعرضت الى تطور أداء القطاع السياحي في الفترة السابقة لوباء كورونا (2010الى 2019) من حيث عدد السائحين والايرادات السياحية ، ومساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلى الإجمالي ، وميزان الخدمات . من حيث نفس المؤشرات المتعلقة بأعداد السائحين ، والايرادات السياحية ، ومساهمة القطاع في الناتج المحلى. واشتملت الدراسة على سيناريوهات محتملة لأداء القطاع في النصف الثاني من عام 2020في حالة استمرار تفشى الوباء.

ب-الدراسات الأجنبية:

7)Ministry of Planning and Economic Development , REGIONAL PROGRAM POLICY NOTE 06 , **Impact of COVID-19 on the Egyptian economy**: **Economic sectors**, **jobs**, **and households** (Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, June 2020).

وهى دراسة أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تتعرض في البداية الى وضع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في مصر قبل ظهور وباء كورونا من حيث (معدل النمو الاقتصادي والقطاعات المكونة للناتج المحلى الإجمالي، البطالة وسوق العمل). كما اتبعت الدراسة منهج التحليل الفعلي لتلك المؤشرات بالإضافة الى التوقع بما ستكون عليه في نهاية عام ظهور وباء كورونا. 2020وتوصلت الدراسة الى استمرار التراجع النسبي لمؤشرات النمو الاقتصادي والتشغيل في حالة تفشى الوباء وعدم ظهور لقاح له، مؤكدة على أن تأثر الاقتصاد المصري بهذا الوباء سيكون أخف حدة من غيرها من الاقتصادات النامية والناشئة.

وأوصت الدراسة بأن من أجل تحقيق التعافي والتحول بعد كوفيد - 19ليصبح الاقتصاد المصري ناجحا ومستدامًا ، فإنه يجب على الحكومة العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص ، وتحسين مناخ الأعمال، والاستمرار في إجراء إصلاحات جادة للتغلب على نقاط الضعف المؤسسية.

8) Ministry of Planning and Economic Development, **Monthly Economic Review**, **Issue**.**3**, (Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, November. 2020).

وهو التقرير الشهري الذي تصدره وازرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والذي تم تخصيصه لتوضيح انعكاسات وباء كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية في مصر منها القطاع الحقيقي ويشمل (إيرادات قناة السويس، والسياحة، وقطاع النقل). كذلك القطاع المالي متمثلاً في وضع الموازنة العامة لمصر للعام المالي2019\2020 .هذا بالإضافة الى القطاع النقدي ويشمل (التضخم والسيولة المحلية ، ومؤشرات الاستهلاك). وخلصت الدراسة الى أن الوضع الاقتصادي في مصر مع ظهور وباء كورونا مازال تحت السيطرة، وان كان أقل كفاءة مما كان عليه قبل الأزمة، حيث أن السياحة وايرادات قناة السويس والاستثمارات جاءت الأكثر تأثرا بالأزمة، مع ظهور ضغط على الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع المصروفات المخصصة لقطاع الصحة والاجراءات التحفيزية للاقتصاد، وتراجع الكثير من الإيرادات مع توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في مصر.

من خلال التعرض الى الدراسات السابقة التي تناولت أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد العالمي ، يتضح الفجوة البحثية في هذا الموضوع، فقد ركزت تلك الدراسات بشكل كبير على مؤشرات محددة من مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي. ولكن لم تتعرض أي دراسة سابقة الى مجمل التأثيرات على معظم المتغيرات الاقتصادية. كما أن تلك الدراسات تقف معظمها عند بيانات منتصف عام ، 2020 واتبعت اسلوب التوقع لما ستكون عليه تلك المؤشرات بنهاية عام 2020في وسط حالة من عدم اليقين بشأن استمرار الوباء من عدمه .

7- صعوبات البحث:

لإتمام هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من المعضلات من بينها:

- كوفيد 19 وباء مستجد وبالتالي المواضيع التي تناولته قليلة وتكاد تكون منعدمة
- صعوبة جمع المعلومات جراء الاغلاقات والتحفظات.

8- هيكلة البحث:

حسب متطلبات الموضوع قسمت الدراسة الى ثلاث فصول، مقدمة وخاتمة.

المقدمة عبارة عن تمهيد للموضوع كما تحتوي على إشكالية الدراسة وفروضها وكذا الهدف من الدراسة وأهميتها وفي الأخير تقسيمات الدراسة.

الفصل الأول خصص للتجارة الخارجية وذلك من خلال تطور التجارة الخارجية ثم الأطراف المباشرة وغير المباشر في التجارة الخارجية وفي الأخير وسائل وتقنيات الدفع في التجارة الخارجية.

الفصل الثاني خصص لتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

اما الفصل الثالث فخصص لتداعيات فيروس كورنا على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد:

إن التطور الحاصل على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه تكييف القوانين المنظمة لهذه القطاعات، تماشيا مع الوضع الراهن، وهذا ما وقع فعلا في مجال التجارة الدولية، ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي من سياسة التجارة الخارجية إلى سياسة التحرير الكامل، وقد مرت بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ما هي نحو الاقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسة العالمية في مجال التجارة الدولية.

ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول تم تحديد طرق دفع دولية وهذا قصد توحيد الوسائل المستعملة في تسديد مبلغ الصفقة الدولية.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد عملياتها ووسائل الدفع الدولية والمحلية، كذلك الوثائق المستعملة فيها ومخاطرها، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية.
- المبحث الثاني: الأطراف المباشرة وغير المباشر في التجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولذلك ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى:

- تطور التجارة الخارجية.
- أهمية التجارة الخارجية.
- سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[1]
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص36.

[2] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، 2000 ص 12.

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص18.

حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

ثانيا: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التاجرتين تكمن فيما يلي:

– التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

– التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

– اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

– مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).

– وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.[1]

– سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.[2]

– اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.[3]

– وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.[4]

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

---

[1] رشاد العصار، المرجع السابق. ص ص (13-14) .

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 13 .

[3] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص120.

[4] رعد حسن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، 2000، ص 55 .

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

– ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.[2]

– تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.[3]

– نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

---

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص (16- 17).

[2] رشاد العصار و آخرون، مرجع السابق، ص13.

[3] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[1]

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، لذا يتم التطرق في هذا المطلب إلى:

– تعريف سياسة التجارة الخارجية.

– أهداف سياسة التجارة الخارجية.

– أنواع سياسة التجارة الخارجية.

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

– مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.

– اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

– مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[2]

– اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[3]

– مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[4]

---

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص(57– 58)

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية. بيروت، دون سنة الطبع، ص200

[3] أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية**، دون دار النشر 1999، ص129 .

[4] السيد عبد المولى، **الوجيز في التشريعات الاقتصادية**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ص219 .

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

أ- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.[1]

ب- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية

في الدولة.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.[2]

ج- الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.[3]
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

---

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص279.

[2]. أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص168.

[3]. مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص132.

ثالثا: أنوع سياسة التجارة الخارجية

أ- سياسة حماية التجارة الخارجية: تتم دراسة سياسة حماية التجارة الخارجية في:

- **تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:**

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.[1]

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[2]

- الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.[3]

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.[4]

---

[1] أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص137.

[2] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص255.

[3] رشاد العصار و آخرون، مرجع السابق، ص ص(93-108).

[4] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص) 282 -283).

– مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.[1]

– أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1– الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

– الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات"[2] وتنقسم إلى:

– الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).

– الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

– الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.[3]

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

---

[1]عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص289.

[2]محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص208.

[3]أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص155 .

نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.[1]

ونميز له ثلاثة أنواع هي:

- الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

- الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.[2]

2- الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"[3].

ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

---

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص151 .

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد الدولي**، دون دار نشر، 2000، ص119.

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 289.

تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3- الأدوات التجارية: تتمثل في:

المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

اتفاقيات الدفع: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.[1]

ب- سياسة حرية التجارة الخارجية: تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

- **تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:** تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.[2]

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

[1] أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص170 .

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 286 .

– **الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:** تتمثل مجمل الحجج في[1]:

– تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

– تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

– تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

– تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

– تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

– **أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية:** لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

أ– التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

– **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.[2]

– **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

[1]عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص ص(247-249).

[2]محمد عبد العزيز عجيمية. الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص142.

– توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

– تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.[1]

– الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.[2]

– السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.[3]

ب– التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.[4]

ج– تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

---

[1]. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002 ، ص 287.

[2]. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 287

[3]. عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص279.

[4]. رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 288 .

المبحث الثاني: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستعملة

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة.

المطلب الأول: الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية

- **المصدر:**

هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها. وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

- **المستورد:**

هو الذي يقوم بمشروعة في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

- **البنوك التجارية:** يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهب قروض التي تقل مدتها عن ستة ويطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع).

فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبيت عرض النقود وطلبها إذ تمول المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وهي تقوم بوظيفتين هامتين: الأولى نقدية والثانية تمويلية. تتمثل الوظيفة النقدية في تزويد الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع في حيت تتمثل

الوظيفة التمويلية للبنوك في تزويد المشروعات بالأموال اللازمة، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر و المستثمر.[1]

ولقد أنشأت البنوك نتيجة زيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية، عن طريق إصدار الضمانات التي يتطلبها العملاء والتي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم وكذلك تسدد حقوق المصدرين الأجانب عن طريق خصم من حسابات فروع أو مراسلي البنك بالخارج، وذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية والعكس يحدث في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.

تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، كما أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. وقد اقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية إذ أن عليها الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

وتقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات في مجال المعاملات الدولية من أبرزها الخدمات التي تقدم للمصدرين فضلا على الخدمات الدولية ومن أهم هذه الخدمات[2]:

أولا: خدمات المصدرين والمستوردين

أ/ تقديم المعلومات والمنشورة:

من خلال نشرات دورية تشرح حالة الأسواق الدولية من النواحي الاقتصادية، وإمكانية عقد صفقات مع أي منهما حيث أن قواعد الرقابة على النقد والحصص والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة التي يمكن تقابل المصدرين في التعامل مع الدول المختلفة، كذلك المستندات ووسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول وتقوم البنوك أيضا بتقديم أسماء للوكلاء والمشترين في بلدان العالم لمختلف السلع والدول. وتقوم البنوك أيضا بتقديم وتحديد أسعار الصرف للعملاء في مختلف بلدان العالم.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد النقدي**، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية و بيروت العربية، ص ص(191-194).

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1998، ص:189

ب/ إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد:

من خلال فروع البنوك في الخارج أو المراسلين المنتشرين في كافة أنحاء العالم، وذلك باستخدام أنواع مختلفة من الوسائل مثل الاعتمادات والكمبيالات المستندية وهذا في ظل قواعد تبادل العملات التي تحقق أقصى ربح للمصدرين.

ج/ تمويل عمليات التبادل:

من خلال الحسابات الخارجية المدينة ومن خلال القروض وقبول الكمبيالات المستندية، وضمان إتمام المعاملات بشكل مرضي للأطراف المختلفة.

د/ إجراء التأمين:

المطلوب خلال حركة السلع حتى تصل إلى المستثمرين وتقديم تسهيلات السفر والتعامل مع المستوردين في الخارج وتقديم المصدرين للمؤسسات المالية في الخارج وتسهيل تعاملهم مع الوكلاء.

هـ/ إجراء عمليات التحصيل المستندية للمبيعات الدولية:

وتتجلى أهمية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية فيما يلي:

- التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين والمستوردين.
- التغلب على اختلاف وتباين نظم النقد في الاستيراد والتصدير بين الدول.
- التغلب على التباين بين العملات في العالم.
- حماية المصدرين من المخاطر السياسية والتجارية...إلخ. عن طريق ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية بغرض تجنب المخاطر السياسية وحالات عجز المدين عن الوفاء، وعدم قابلية عملات بعض المستوردين للتحويل.
- التسهيل على المصدرين على الحصول على قيم سلعهم فورا أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة. وذلك عن طريق الإقراض بضمان مستندات الشحن أو خصم الكمبيالت المسحوبة على المستوردين في الخارج.
- عدم الاقتصار على تمويل عمليات الاستيراد والتصدير فحسب وإنما القيام بتمويل نشاط المصدرين في مراحله المختلفة حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة التصدير النهائية.

– عمليات الأطراف الأخرى

أ/ إصدار و قبول وسائل الدفع الدولية مثل الحوالات المصرفية و التحولات البريدية و البرقية بالتلكس و الفاكس، أو قبول الشيكات التي تدفع دوليا.

ب/ تسهيل عمليات صرف العملات الأجنبية و التحويل و التحصيل.

ج/ إصدار الشيكات السياحية و بطاقات الائتمان الدولية.[1]

ثانيا: خدمات تمويل التجارة الدولية

تتعدد طرق التسديد التي يمكن أن يقوم بها كل من المصدر و المستورد الخارجي في تداول الحقوق بينهما، و في مقدمة هذه الطرق الدفع نقدا، وهي طريقة تتطلب قدرا كبيرا من الثقة التي لا تتوفر بشكل كبير بين الأطراف المتعاملة، و الطرق الأخرى هي استخدام الكمبيالات المستندية بأنواعها، و الاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية

أولا: الناقل:

تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، و تظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي.

و نظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية و المالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، و لا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.[2]

و هناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها:

النقل الجوي: عبارة عن نقل البضائع الأكثر أهمية، و ذات قيمة معتبرة و حجم صغير، إضافة إلى الطرود و الرسائل.

1طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سابق، ص191

2Sylvie Graumann, **guide pratique du commerce International**, troisième édition,1992. P137

النقل البري: عبارة عن نقل البضائع برا عن طريق السيارات و الشاحنات.

النقل البحري: يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية، لتوجهها نحو القارات الأخرى.

النقل عبر السكك الحديدية: تنظم هذه الوسيلة عن طريق الاتفاقية الدولية لنقل البضائع، والتي تحكم العلاقة بين المرسل و المرسل إليه و تنظم طرق السكك الحديدية.

البريد: لا يمكن أن تكون الحمولة المرسلة تزن أكثر من 2 إلى 5 كلغ.

النقل عبر النهر: تستعمل بالنسبة للمواد الجد ثقيلة (الرمل، الحصى...). لهذا يجب مراعاة عدة معايير عند اختيار وسيلة النقل تتمثل فيما يلي:

– التكلفة: قبل اختيار وسيلة النقل يجب مراعاة تكلفة النقل، حيث يعرض الناقلين خدماتهم و أسعارهم حسب نوعية و وزن و حجم البضاعة. التسيير المعمول به يتعلق بالوزن الإجمالي" الخام" للبضاعة بما فيها التغليف.

– سرعة وسيلة النقل: يجب مراعاة سرعة وسيلة النقل عند اختيار الوسيلة لأن السرعة تؤثر على الوقت المستغرق في النقل لإتمام استلام السلعة في الوقت المحدد.

– التغليف: تضاف تكلفة التغليف إلى تكلفة النقل على العموم و تجد التغليف في النقل البحر أكثر تكلفة بالنسبة للنقل الجوي بأربعة أضعاف.

– تأمين النقل: بالنظر إلى الظروف الأمنية و كثرة المخاطر في نقل السلع و البضائع، لا بد من تأمين هذه الأخيرة، و قسط التأمين في النقل الجوي أقل منه في الوسائل الأخرى.

– مصاريف التخزين: في النقل البحري نجد مصاريف التخزين أكثر مقارنة بالنقل الجوي، لأنه يتطلب مسافات تخزين كبيرة.

– المناسبة: مدى تناسب و ملائمة وسيلة النقل المستعملة مع طبيعة السلع و البضائع المشحونة.

– الكفاية: مدى قدرة وسيلة النقل المعنية على نقل الحمولة من البضائع و السلع.[1]

[1] حدادي حبيبة و آخرون، **دراسة جميع مراحل و إجراءات الاستيراد على مستوى مؤسسة عمومية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس. دفعة 2002. ص94

ثانيا: التأمين:

نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التامين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه.

يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع، وتمر عملية التأمين بمراحل هي:

– الحصول على الوثائق: تعتبر أول خطوة للقيام بعملية التأمين على البضائع حيث أن الفاتورة التجارية وسند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين.[1]

– إبرام عقد التأمين: هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابيا مقابل دفع قسط التأمين من طرف المؤمن له، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، وهو بمثابة حماية للأخطار التي يتعرض لها المؤمن له.

ثالثا: رجل العبور:

يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل. فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وبإتمام المعاملات الجمركية وبإجراء عقود التأمين، وإذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين، ومختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور.[2]

– وكيل النقل.
– وكيل معتمد لدى الجمارك.
– وكيل بالعمولة.

---

[1]. الجريدة الرسمية، المادة 55، العدد 13، 1995 ، ص11.

[2] Kamel El Khalifa, **Guide de Transport International des Marchandises**. Edition Dahleb, 1994. p :90 .

أ- وكيل النقل:

وكيل النقل تاجر يقوم بمقابل سعر جزافي بنقل بضاعة ما من نقطة ليسلمها إلى نقطة أخرى تحت مسؤوليته الكاملة، ويبادر بتنظيم و تحقيق من البداية إلى النهاية لكل عمليات المتتالية بالوسائل التي يراها ملائمة، وهذا لنقل البضائع و تحمل الأخطار المتعرض لها.

الوكيل بالنقل هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته وباسمه الخاص بنقل بضاعة لفائدة زبونه، وهذا في إطار احترام الشروط في القانون التجاري.[1]

ب-وكيل معتمد لدى الجمارك:

هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد والتصدير لفائدة زبون معين مقابل وثائق معينة للقيام بعملية وضع البضائع تحت مراقبة الجمارك ومختلف المهام لوضع ضمان أمام إدارة الجمارك لصالح السمسار البحري.

يعرف الوكيل بأنه: "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم لحساب الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع سواء مارس هذه المهمة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة لنشاط رئيسي، وعلى العموم يشترط في الوكيل المعتمد لدى الجمارك شموله معرفة علمية من مدارس مختلفة، إضافة إلى تجربة ميدانية على مستوى التجارة الدولية والملاحة البحرية"[2].

ج- وكيل بالعمولة:

يتمثل عمله في التوزيع، الشحن، و تفريغ السلع، و هو غير مسؤول عن نقل بضاعة ما بوسيلة أخرى و من الجهة القانونية لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله و يمكن أن يكون أيضا كمكلف بالعبور في الميناء، إذ يقوم باستقبال البضائع على عاتقه لوضعها على ظهر السفينة أو تسليمها لأصحابها بعد عملية التفريغ[3].

و هناك ثلاثة أنواع للعبور نذكر منها:

[1] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم:231/915 المؤرخ في :1997/07/27.

[2] المرسوم التنفيذي رقم:53/94 لسنة 1994 في المادة 2.

[3] Bournat.E. Montabord, **Commerce International**، Edition Mothan,1995 p 11

- **العبور الدولي**: في هذا النوع من العبور نجد مكتبين للجمارك، مكتب داخلي و مكتب خارجي، حيث في حالة الاستيراد يتم انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى آخر، و هذا بوسائل نقل متعددة سواء كانت جوية أو بحرية كمرور البضائع من المغرب إلى تونس و تكون الجزائر كنقطة عبور.

- **العبور الإقليمي**: هذا النوع من العبور يكون بين التكتلات الاقتصادية أو التجارية مثل: "إتحاد المغرب العربي(UMA) و المجموعة الاقتصادية الأوربية (MEE)" و هذا النوع من العبور يسمح بمرور السلع المنقولة بين البلدان دون أن تخضع لعملية الجمركة من قيل مصالح الجمارك.

- **العبور الوطني**: هو انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر داخل التراب الوطني، تحت رقابة أعوان الجمارك و أداء مختلف الإجراءات اللازمة من جمركة، تخزين، نقل...إلخ[1]

المطلب الثالث: الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية:

أولا: وثائق إثبات السعر:

تتمثل في مختلف أنواع الفواتير المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر، وفقا للمادة 7 من القانون 91-12 الصادر في 1991/08/14 والتي تتضمن:

- الإشارة إلى أطراف العقد.
- عنوان ورقم التسجيل في السجل التجاري.
- البلد الأصلي للمنتوج.
- طبيعة لبضاعة أو الخدمة المقدمة.
- الكمية، السعر الوحدوي الإجمالي.
- قيمة الفاتورة.
- تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ التسليم.
- شروط البيع والتسليم.

[1] .Kamel El Khalifa, OP-CIT, p :9

- تاريخ و طرق التسديد.

و نميز بين مختلف الفواتير التالية :

- **الفاتورة التجارية: Facture Commerciale**

تعتبر الفاتورة التجارية الوثيقة المحاسبية الأكثر أهمية في عمليات التبادل الدولي، ليس فقط لإثبات الديون و إنما للسماح للمصالح الجمركية بمراقبة البيانات المتعلقة بالبضاعة المشحونة.

يجب أن ترفق هذه الفاتورة بالبضاعة المعنية، حيث يبين آجال الشحن كما يقوم المصدر بتحرير السعر الوحدوي المتفق عليه للبضاعة و وجهتها، إضافة إلى وجوب مطابقتها مع باقي المستندات و خاصة بوليصة الشحن من كافة النواحي من حيث: اسم المستورد،قيمة الاعتماد، البضاعة لكميتها و مواصفاتها.

- **الفاتورة الشكلية: Facture Pro Forma**

تعتبر الفاتورة الشكلية فاتورة مبدئية مستعملة في عمليات التجارة الخارجية، إذ تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد، وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة التجارية.

تحتوي هذه الفاتورة على معلومات خاصة بالبضاعة: المبلغ الإجمالي، ثمن الوحدة، الوزن، الكمية، شروط البيع، فهي عموما لصالح المستورد إذ تسهل عليه الإجراءات الإدارية مثل الحصول على تأشيرة الاستيراد، كما تعتبر جزءا من مستندات الاعتماد المستندي في حالة اختياره كوسيلة دفع.

- **الفاتورة المؤقتة: Facture Provisoire**

و هي الفاتورة التي تستعمل عندما لا تتوفر لدى المورد كل العناصر الضرورية، و التي تسمح له بتحرير فاتورة تجارية أو عندما تتعلق بالبضاعة التي تتعرض للنقصان أثناء الطريق، و بذلك يتم تحويل السعر، وهذه الأخيرة تكون متبوعة إجباريا بفاتورة نهائية(الفاتورة التجارية).[1]

- **الفاتورة القنصلية: Facture Consulaire**

هي فاتورة تجارية تحتوي على تأشيرة قنصلية بلد المستورد الموجودة في بلد المصدر، هذه التأشيرة هدفها الرئيسي هو إعطاء طابع رسمي للبيانات المذكورة فيها مثل: مصدر البضاعة و قيمتها.

[1]Chibani Rabah, **Le Vade-Mecun de l'import-export**. Edition ENAG 1997 P 43 .

- **الفاتورة الجمركية: Facture Douanière**

هي فاتورة محررة و مؤقتة من طرف المصدر حسب الإجراءات المنصوص عليها من طرف مصلحة الجمارك، إذ يصرح بها لدى الجمارك فقط.[1]

ثانيا: وثائق النقل:

إن عملية نقل البضاعة ذات أهمية كبيرة، وقد تكون عن طريق البر أو الجو وهذا حسب طبيعة البضاعة و أسعار النقل و توفر الوسائل و غالبا ما تقوم به شركات النقل الكبيرة، و يمكن عرض بعض وثائق النقل قيما يلي:

- **وثيقة النقل الجوي:Lettre de Transport Aérien (LTA)**

هي وصل استلام يثبت أن البضاعة قد أرسلت عن طريق الجو، وتحرر من طرف شركات النقل الجوي، و تحت مسؤولية المصدرLTA هي عقد قانوني توضح فيها وضع كل الأطراف غير قابل للتفاوض لأنها مقررة لشخص مسمى، فهي تعطي حق الملكية للمرسل إليه إلا النسخة الثالثة ذات اللون الأزرق تحتوي على ختم و إمضاء شركة النقل الجوي.

- **وثائق النقل البحري:**

أ/ بوليصة الشحن البحري: Billof Lading

وثيقة تعتبر كوصل تسلم البضاعة ، و مستند يؤكد ملكية البضاعة المذكورة فيها للجهة التي حرر لأمرها، حيث تعطي النسخة من بوليصة الشحن للشاحن بعد ن يتم شحن البضاعة.

إن هذه البوليصة ترسل نسخة منها للمرسل و يمكن أن يظهرها في حالة بيع البضاعة، أو يظهرها لوكيل العبور لتخليص البضاعة من حوزة الجمارك، و تبقى نسخة منها لدى ربان السفينة ليرجع بها بعد عملية تفريغ السلع المشحونة. يقوم المصدر بإرسال نسخة للمستورد و بطريقتين مختلفتين و ذلك لضمان وصول إحداهما إليه.

وأهم البيانات التي تحتويها بوليصة الشحن هي:

[1] Chibani Rabah، OP-CIT, p :44

- اسم ربان السفينة الذي يقودها أثناء الرحلة.
- عدد الطرود أو الصناديق المشحونة و وزنها.
- اسم الميناء المرسل إليه للبضائع.
- اسم المستورد كاملا و عنوانه.
- رقم و تاريخ البوليصة و التوقيع.

و يذكر على هامشها عدد الطرود و علامتها و أرقامها و محتوياتها و أجرة الشحن.

ب/ سند الشحن:

هذه الوثيقة تسمى "سند الشحن" لأنها ليست حجة للإرسال الفعلي للبضائع لكن حضورها فقط من اجل التعليمات المتعلقة بالنقل.

يقوم الناقل بواسطة سند الشحن إثبات هوية الأطراف و البضائع واجب نقلها، و أجرة الحمولة الواجب دفعها و ذكر مبلغ التعويضات، مثلا بسبب هلاك البضاعة أو تلفها أو ذكر إعفاء الناقل من بعض الأضرار، فالوثيقة إذا هي وسيلة إثبات، حيث التزامات الناقل تبدأ من وقت تسليم البضاعة لحين تسليمها.

* **أشكال سند الشحن:** يمكن أن يصدر سند الشحن على شكل:

- سند شحن كامل يعطي حق ملكية البضاعة كامل السند، لكن خطر الضياع أو السرقة يجعل هذا الشكل قليل الاستعمال.
- سند شحن مسمى: يبين عليه اسم المرسل إليه و هو الوحيد الذي له القدرة على حيازة البضاعة.
- سند شحن غير مسمى: هو صادر لأمر المستورد أو لبنكه (بنك الإصدار) فهو يسمح بانتقال ملكية البضاعة عن طريق التظهير.

* **أنواع سند الشحن:**

- مستند متسلم للشحن: Received Forchipment

في هذه الحالة البضاعة تكون تحت تصرف شركة الملاحة، و لكنها لم تشحن بعد على ظهر السفينة عند تحرير هذا المستند، فهي إذا من الممكن أن تشحن على ظهر سفينة غير التي حددت من قبل.

- مستند شحن على الظهر: On Board

هذا المستند يبين أن البضاعة قد شحنت على ظهر السفينة.

- سند الشحن المباشر:Through Billof Leading

هو سند شحن من نوع تقليدي يحرر من قبل شركة النقل البحري و يغطي وسائل نقل مختلفة فهو يحدد ميناء الإقلاع، و في هذه الحالة تشحن البضاعة على ظهر سفينة غير مسماة.

- **وثائق النقل البري:**

أ/ النقل عن طريق السكك الحديدية: هو وصل إرسال بسيط يثبت بأن البضاعة قد أرسلت من الخارج عن طريق السكك الحديدية، و هي تحرر على ستة نسخ ذات نفس اللون، و تفرقها الأرقام الموجودة عليها باللون الأحمر. أما النسخة رقم 04 تحتوي على عبارة "نسخة أصلية لرسالة النقل البري". تمثل هذه الوثيقة مستند الإرسال الذي لا بد أن يؤشر عليه بطابع محطة الإقلاع، هذا السند محرر إلزاميا لشخص مسمى، أي لا يمكن في أي حال من الأحوال تداول عن طريق التظهير.

ب/ رسالة النقل البريدي الدولي: الاتفاقية الدولية لنقل البضاعة عن طريق البر تنص على مستند خاص يسمى رسالة النقل البري الدولي، و التي تصدر بأشكال مختلفة، وهذا راجع لتنوع و كثرة مؤسسات النقل،

فهي تمتلك الخصوصيات العامة لرسالة النقل الجوي و رسالة النقل بالسكك الحديدية تعطي للبنك إمكانية إرسال البضائع تحت اسمها، و ذلك لأجل الاحتفاظ بالرقابة على البضاعة، فإن هذه الطريقة تعتبر صعبة في النقل البري و ذلك راجع إلى صعوبات التخزين في مؤسسات النقل.

ج/ الوصول البريدية: هو وصل إرسال البضائع عن طريق البريد و المواصلات أو عن طريق شركة البريد السريع، وهو محررا إجباريا لشخص مسمى و تستطيع البنك أن ترسل البضاعة تحت اسمها، و يشمل هذا الوصل عدة معلومات منها: اسم المرسل إليه، وزن الطرد، عنوان المرسل إليه و معلومات أخرى.[1]

[1] محمد الفيومي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، 1990، ص580.

ثالثا: الوثائق الإدارية:

- **شهادة المنشأ:**

تحرر من طرف السلطات المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير، كالغرفة التجارية، حيث يثبت فيها مصدر (منشأ) السلع والبضائع، أي في أي بلد أنشئت هذه الأخيرة، ويجب أن تكون:

- محررة من طرف المنتج أو المصدر.
- أن يذكر بها اسم وعنوان المصنع المنتج للبضاعة ومنشئها.
- أن يكون موضح عليها منشأ الخامات الداخلة في إنتاج البضاعة.[1]

– شهادة الصحة و النوعية : Certificat Sanitaire

هي وثيقة إدارية تصدرها السلطات أو المصالح الإدارية المكلفة بالجانب الصحي للبضاعة، حيث أنه ملزم على جميع المنتجين للمواد الاستهلاكية أن يقوموا بتحديد تاريخ الإنتاج و نهاية الصلاحية على الغلاف الخارجي أو الداخلي لها، و هذا لكي تسهل الرقابة على البضائع على المستوى الوطني، و ذلك لضمان صحة المستهلك و عدم تصدير بضاعة فاسدة.

في حالة التصدير تقوم مصلحة الجمارك بطلب وثيقة أو شهادة الصحة للسماح بعبور البضاعة إلى الخارج، نفس الشيء في حالة استيرادها، تأخذ عينة من هذا المنتوج و تحلله، هذا الفحص تقوم به مصلحة التحليل و المراقبة المتواجدة في بلد المستورد أو المصدر.

و تحتوي شهادة الصحة على معلومات خاصة بالبضاعة:

- طبيعة و نوعية البضاعة.
- يوم وصول البضاعة.
- وسيلة النقل.
- رقم الحاويات.
- اسم المستورد و المصدر.

[1]. محمد الفيومي، مرجع سابق، ص580.

– تصريح عن تلك المواد و مدة صلاحيتها، ابتداء من تاريخ إصدار شهادة الصحة و النوعية.

و تكمن أهمية الشهادة الصحية في أنها تحمي المستهلك بضمان وصول السلع الاستهلاكية إليه في وقتها المحدد، وقبل انتهاء صلاحيتها حتى لا يكون هناك ضرر عليه، و هي ضرورة عند عبور السلع من بلد إلى آخر.[1]

- **شهادة المطابقة:**

هي وثيقة إدارية تحتوي مجموعة من المقاييس التي تخضع لها البضاعة فالمستورد عندما يقوم بطلب السلعة أو البضاعة يجب أن يتأكد من أنها هي نفسها، و تطابق نفس المواصفات المطلوبة، من حيث الكمية و النوعية و تحرر هذه الشهادة من طرف أجهزة الرقابة المخصصة لذلك و تحتوي على المعلومات خاصة بالبضاعة منها:

– اسم البضاعة. — نوع البضاعة. —كمية البضاعة. – اسم المصدر و عنوانه (صاحب البضاعة).

تظهر أهميتها في أنها تمنع تسرب المواد المهربة أو الممنوعة داخل التراب الوطني.

رابعا: الوثائق الجمركية:

- **التصريح الجمركي:**

تخضع كل بضاعة تدخل التراب الوطني أو تخرج منه إلى عملية جمركية، إذ أن أهم التزام للمستورد أو المصدر إعداد و تقديم وثيقة تعرف بالتصريح الجمركي، و هذا الأخير يضم كل المعلومات الخاصة بالبضاعة.

إذا التصريح الجمركي هو وثيقة محررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في أحكام القانون، يبن فيها المصرح العناصر المطلوبة لاحتساب الحقوق و الرسوم.

و بمجرد قبول و تسجيل التصريح من طرف الجمارك فإنه يصبح عقدا حقيقيا و رسميا، و هو ورقة إثبات تودع لدى مصلحة الجمارك في مدة أقصاها 21 يوم و تحرر في أربع نسخ، يحتفظ المصرح بواحدة، الثانية تودع لدى البنك، الثالثة لدى نيابة مديرية المحاسبة، أما النسخة الرابعة لدى مصلحة الجمارك.

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 118

- **دفتر ATA** :

هو عبارة عن وثائق جمركية دولية تسمح بالتصدير المؤقت للمنتجات المحلية دون التعرض للإجراءات المؤقتة.

الرمز ATA يقصد به:

- بالفرنسية: Admission Temporaire
- بالانجليزية: Temporary Admission
- بالعربية: القبول المؤقت.

دفتر ATA متوفرة لدى المؤسسات التي تحصل عليه من طرف الغرفة التجارية و الصناعية التي تبنت الاتفاقية الدولية: اتفاقية بروكسل الدولية في :1961/12/06 و اتفاقية اسطنبول في 1990/06/26، و ذلك لتسهيل الإجراءات و العمليات الجمركية.

دفاتر ATA تسمح بالقبول المؤقت كما يلي:

- عينات تجارية
- منتجات موجهة للمعارض و التظاهرات التجارية.

و لا يسمح باستعماله فيما يخص المواد الاستهلاكية و المنتجة الموجهة للتحويل أو التصليح، و يسمح باستعماله لمدة سنة فقط، و فيما يخص الفائدة التي يقدمها.

- تخفيض التكاليف للمصدرين بإلغاء الرسوم على القيمة المضافة.
- البلدان المتبنية لدفتر ATA غير ملزمة بتقديم ضمانات للجمارك.
- يسهل عبور الحدود، و يسمح للمصدرين و المستوردين باستعمال وثيقة واحدة لجميع الإجراءات الجمركية اللازمة.

بواسطة دفتر ATA فإن رجال الأعمال اللاجئين للخارج يستطيعون القيام بالإجراءات الجمركية و ذلك بتكاليف محددة من قبل التنقل إلى أكثر من بلد بواسطة دفتر ATA واحدة لمدة سنة، و كذلك الرجوع إلى البلد الأصلي بالمنتوج بدون أي مشكل.[1]

[1]Chibani Rabah, 1997, OP-CIT p :51.

خامسا: وثائق التأمين:

و تتعلق بالنقل البري، الجوي، البحري للبضائع المعرضة للأخطار التي تستوجب الحماية عن طريق التأمين، و لتجنب هذه الأخطار فإنه تستعمل الوثائق التالية:

- **بوليصة التأمين:Police d'Assurance**

هي عقد محرر بين المؤمن و المؤمن له، يبين الشروط العامة المتفق عليها بين الطرفين و كذا حقوق و واجبات كل منهما، و يجب أن تكون مؤرخة بنفس تاريخ سند النقل. إذا بوليصة التأمين تتمثل في المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد المخاطر التي قد تنجم أثناء عملية النقل و لها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك لأن البضاعة تعد بمثابة ضمان في حالة تخلف المستورد عن دفع قيمتها.

- **الملاحق: Avenant**

هي وثيقة تحرر عند إجراء تعديلات أو تغييرات في نصوص بوليصة التأمين لأن التعديلات تتضمن تسميات مستفيدين جدد و تدعى:" ملحق التوكيل" « D'Avenant Délégation ».

- **شهادة: Certificat**

عبارة عن وثيقة صادرة عن المؤمن تثبت صحة وجود بوليصة التأمين، ووثائق التأمين تبين:

- تاريخ الاكتتاب. — التزامات المؤمن له.
- وصف السلعة. — اسم المؤمن له.
- تعليمات الناقل. — عدد النماذج المحررة.[1]

[1] Chibani Rabah, 1997, OP-CIT p :52.

خلاصة:

إن معرفة التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية وإظهار خصائصها وكيفية العمل بها وإبراز العوامل التي تؤثر فيها كان هدف هذا الفصل.

وقد تم استخلاص ما يلي:

- لقد شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة واتفاقياتها.
- تتشابك و تتصل الدول بعضها مع البعض الآخر تجاريا، و هذا بفعل الأطراف المساهمة في عمليات التجارة الخارجية من مستورد، مصدر، بنك، ناقل،...إلخ.
- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلا بد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية.
- اختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض.

وعلى العموم فالتجارة الخارجية تعتبر مقياسا للتقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي لأي دولة، وعلى قدر حجم تجارتها الخارجية وقيمتها تتحدد إمكانياتها للتقدم والنمو.

تمهيد:

شهد سكان العالم منذ أواخر عا 2019 موضعا استثنائيا جراء الانتشار الواسع لفيروس كورونا COVID-19المستجد الذي لايزال لغاية اليوم يلحق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم ووكإستجابة وقائية وليتسنى للنظم الصحية حماية الأرواح؛ كان من الضروري منذ بداية الجائحة اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق الواسع لإبطاء انتشار الفيروس ما أدى إلى انعكاسات حادة لم تتوقعها الدول على اختلاف امكانياتهه ولستراتيجياتهه.

كان الاقتصاد العالمي في وجه هذه الانعكاسات؛ حيث تسببت تدابير واجراءات العزل في الانتقال من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية متعددة الأبعاد بتأثر كل المتغيرات الاقتصادية.

لذا سيتم تحديد أهم الآثار الاقتصادية للإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي بلستخدام متغيرات عالية التواتر تعبر عن النشاط الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد العالميتحت وطأة covid-19

المبحث الثاني: تداعيات جائحة covid-19 على الاقتصاد العالمي .

المبحث الأول: الاقتصاد العالمي تحت وطأة Covid-19

كان فيروس كورونا الحدث الاستثنائي الرهيب الذي عنون بداية عام 2020فما هو هذا الفيروس؟ لماذا أطلق عليه مصطلح جائحة؟ وكيف انتقل بتلأثيره من الجانب الصحي إلى الجانب الاقتصادي؟

المطلب الأول: تأطير عام لجائحة Covid-19

فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار؛ معروفة بأنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) .[1]

أ-الفرق بين المرض، الوباء والجائحة

يشار إلى مقدارمرض معين موجود عادة في المجتمع باسم المستوى الأساسي أو المستوى المستوطن للمرض(Endemic level) وهذا المستوى ليس بالضرورة هو المستوى المطلوب أو المرغوب، فبكل تأكيد فإن مستوى الصفر هو أفضل شيء لكن تأبى سنن الحياة أن يكون مستوى الإصابات بالأمراض صفرا.

إن المستوى المستوطن للمرض هو المستوى الملاحظ وهو المستوى المقبول عموما في حالة عدم التدخل بافتراض أن المستوى ليس مرتفعا بما يكفي لاستنفاد مجموعة الأشخاص المعرضين فقد يستمر المرض في الحدوث عند هذا المستوى إلى أجل غير مسمى(أي يبقى ثابتا) وبالتالي غالبا ما ينظر إلى مستوى خط الأساس على أنه المستوى المتوقع للمرض ولا يشكل أي قلق، فالمرض المستوطن Endemic يشير إلى التواجد المستمر و/أو الانتشار المعتاد للمرض في مجموعة سكانية داخل منطقة جغرافية في حين هناك مصطلح قريب هو المرض العرضي Sporadic والذي يشير إلى مرض يحدث بشكل غير دوري وغير منتظم وبدوره لا يشكل هذا النوع من الامراض قلقا، في بعض الأحيان ترتفع كمية المرض(أي عدد المصابين) في المجتمع فوق المستوى المتوقع وهذا ما يعرف بالوباء Epidemic أو الوباء المتفشي.

[1] World health Organization. (2020, 10 12). Consulté le 06 04, 2022, sur www.who.int: https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

ويشير الوباء المتفشي إلى زيادة غالبا مفاجئة في عدد حالات المرض فوق ما هو متوقع عادة في تلك الفئة من السكان في تلك المنطقة. كما تشير الجائحةPandemicإلى وباء انتشر في عدة بلدان أوقارات، وعادة ما يصيب عددا كبيرا من الناس[1]

ب-تعريف مرض covid-19

كوفيد -19 هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا-سارس - 2. وقد اكتشفت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في ووهان بجمهورية الصين الشعبية وهو سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقا[2].

وهي عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراضا أقل من غيرها مثل نزلات البرد وأمورا أخرى أشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وتنتقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر ، عكس فيروسات أخرى [3].

ج-إنتشار المرض وتحوله لجائحة عالمية

نشأت العديد من النظريات حول المكان الذي ظهرت فيه الحالة الأولى يعتقد أن أول حالة مسجلة يعود تاريخها إلى 1 ديسمبر من عام 2019 في ووهان مقاطعة خوبي الصين، ازدادت خلال الشهر التالي عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في خوبي تدريجيا. ووفقا لمصادر صينية رسمية كانت هذه الحالات مرتبطة في الغالب بسوق ووهان للمأكولات البحرية الذي يبيع أيضا الحيوانات الحية، وُوجدت نظرية واحدة تقول إن الفيروس جاء من إحدى هذه الحيوانات؛ تضاعف عدد الحالات تقريبا بمعدل كل سبعة أيام ونصف خلال المراحل الأولى من تفشي المرض. وفي أوائل ومنتصف يناير من عام 2020 بدأ الفيروس بالانتشار إلى مقاطعات صينيةأخرى سجلت في 31 يناير من عام 2020 أولى الحالات المؤكدة في إيطاليا وهما سائحان من الصين. اعتبارا من 13 مارس من عام 2020 اعتُبرت أوروبا المركز النشط للوباء

[1] أحمد قندوز، **دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر** ،2020، ص 12

[2] Organization World health, 2020 , op.cit

[3] أخبار الأمم املتحدة. 08 04, 2020 منظمة العمل: موقع www.News.un.org. (03 03, 2022) تاريخ الاسترداد 28-04-2022.

من قبل منظمة الصحة العالمية لتفوق إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية على لسان المدير العام للمنظمة السيد تيدروس ادهانوم.[1]

الشكل رقم 1.2 : خريطة إجمالي الحالات المؤكدة حتى02أفريل2021

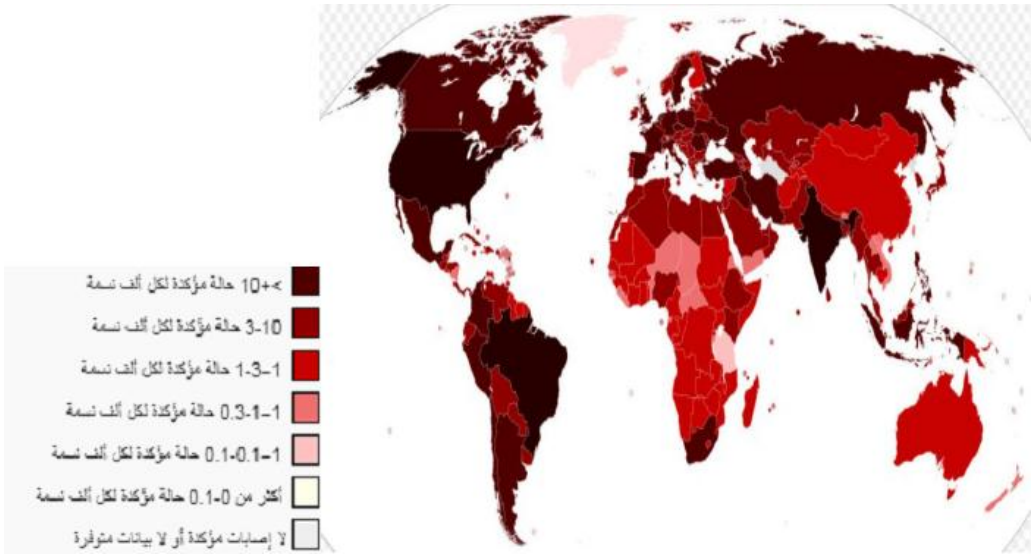

المصدر: ar.wikipedia.org/wiki. (s.d.). Consulté le 06 04, 2022, sur https://ar.wikipedia.org/wiki/الحالات#كورونا_فيروس_

[1] ar.wikipedia.org/wiki. (s.d.). Consulté le 06 04, 2022, sur https://ar.wikipedia.org/wiki/ الحالات#كورونا_فيروس_

المطلب الثاني: من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

بعد ظهور وباء فيروس كورونا في الصين اجتاح العالم في أيام معدودات فمن الصين إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية والجنوبية ثم إفريقيا،أمام ذلك شرعت كل الدول في اتخاذ إجراءات الغرض منها كبح تزايد حالات العدوى؛ وقد اختلفت من بلد لآخر،ووضع صناع القرار أمام معادلة صعبة حيث احتاروا بين خياري فرض الحجر الشامل لإنقاذ الأرواح؛ أو اتباع إجراءات أقل صرامة ومنح الاقتصاد متنفسا.

الشكل رقم 2.2 : معضلة عربة كورونا

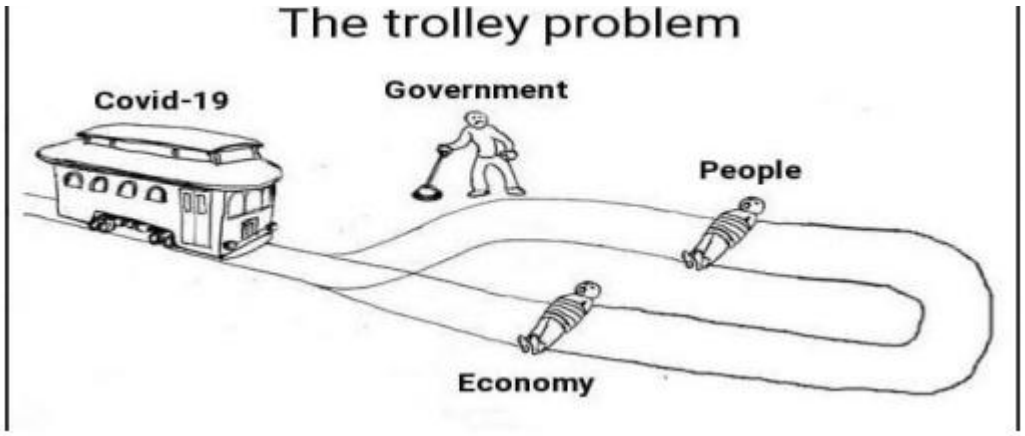

المصدر: (علي العبسي وحمزة تجانية، **تداعيات فيركس كورونا: الاثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير : 2020، ص98)

لم يكن بوسع الدول أن توفق بين الجانب الانساني الصحي والجانب الاقتصادي معا في إطار اتباع سياسات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وكان لابد من تفضيل قطاع عن الآخر، فاختارت بعضها مثل بريطانيا التعامل مع الجائحة بطريقة مناعة القطيع حيث تستمر الحياة الاقتصادية مع بعض الاجراءات والتدابير؛ ولختارت الأخرى الحجر الكامل مثل الصين وبقت الدول الأخرى مترددة بين هذا وذاك.[1]

[1] العبسي و تجانية، مرجع سابق ،ص 98

–قنوات الانتقال من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

تنتقل الأزمة الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجوائح إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية:

الجدول رقم 1.2::قنوات الانتقال من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

اضطرابات العرض	تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها : ·حالات المرض والوفيات؛ ·جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة؛ ·ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض وتقليص الائتمان؛ ·تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي؛ ·إضرا ر الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف إذ عرفت العديد من المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها ووصل الأمر إلى حد اغلاقها كما أن عملية التزود بالموارد الأولية عرفت الكثير من الاضطراب مما أثر على الإنتاج؛ ·اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية وإرجاء الخطط الاستثمارية وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة؛ ·التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا سبب اختناقات في سلاسل القيمة العالمية فقد دعمت المخزونات العرض لفترة من الوقت ولكن مع هياكل الإنتاج المعمولة في الوقت الحاضر لكن مدة وحجم تفشي جائحة Covid-19 استنفذ المخزونات الأمر الذي أدى بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة؛ •التر اجع الحاد في صاد رات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع أثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستتحقق في البداية لكن مع استمرار الأزمة انخفض التوظيف والأجور وبالتالي طالت عواقب الاضطرابات جانبي العرض والطلب الكلي.
اضطرابات الطلب	يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى : •التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر؛ •انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي وجهود احتواء الأزمة وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق ستنتقل هذه الآثار عبر الحدود؛ •تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل وتسريح العمال وغيرها قلل من انفاق الأسر وزاد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي؛ •تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة مع ارتفاع الطلب الحكومي في العديد من البلدان لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة؛ •إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها ما أثر بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء

	الجائحة تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران؛ •تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى وتصاعد أجواء عدم اليقين؛ •تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال دفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما أدى بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر أدى بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف
اضطرابات التمويل	تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل منها : •انخفاض الإيرادات واضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا) مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات وبفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى؛ •انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات؛ •تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف العالمية عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار مند منتصف فيفري 2020 بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة. فأسعار الأسهم انخفضت وفروق العائد على السندات اتسعت وضيق الأوضاع المالية التي يشهدها العالم شكلت تحديا جسيما حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار؛ •أدت الزيادة في النفور من المخاطر منذ صدمة الجائحة Covid-19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح في بعض الحالات كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كان خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة؛ •جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 ترليون دولار نهاية عام 2018 وهو أكثر من مرتين ونصف من الناتج المحلي الإجمالي العالمي صاعدا بذلك من 152 ترليون دولار في بداية الأزمة المالية العالمية سنة2008؛ •كان مصدرو السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة بما في ذلك للشركات في الاقتصاديات الناشئة وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 ترليون دولار أمريكي أي أكثر من ضعف قيمتها الحقيقية نهاية عام 2008 مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى25 بالمئة من إجمالي الإصدار؛ •أرهقت الأوضاع السابقة أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية وتراجع النمو العالمي وانخفاض أرباح العملات الأجنبية على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية.

المصدر: (الحواس زواق،بواكير، **تداعيات الجائحة كوفيد19 على الاقتصاد العالمي** – واقع وتوقعات– 2020،ص56-57)

بالرغم من تخفيفات قيود الحجر وفتح الحدود في أغلبية دول العالم نهاية عام2020؛ إلا أن ذلك لم يكن كاف لتجاوز كل تلك العقبات فوصفت أغلب الهيئات الاقتصادية الرسمية الوضع بالأزمة على رأسهم صندوق النقد الدولي؛ الذي أقر في خطاب عبر موقعه الرسمي بتاريخ 2020/04/09 أنالنمو العالمي سوف يتتحول إلى معدلات سالبة حادة؛ وتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات الكساد الكبير[1] بهذا الصدد وكما سميت الأزمات الاقتصادية الكبرى السابقة؛ مثل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي والركود الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية كان لابد من تسمية الأخيرة ،فأطلقت كبيرة الاقتصاديين في صنوق النقد الدولي غيتا غوبيناث Gita Gopinath عبارة العزل الكبير على ما عاشه العالم عام2020ولا يزال يعيشه جراء جائحة Covid-19 وهي تشير إلى الحظر الموجود في العالم وحالة الإغلاق التجاري الواسع."

وفي محاولة لفهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن وباء كورونا التفت الكثير من المحللين الاقتصاديين إلى مقارنة أوضاع الاقتصاد العالمي إبانCovid-19والأوضاع خلال الأزمات الاقتصادية السابقة.

كانت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في2008 الأقرب إلى التي أشعلها العزل الكبير يشيرالمحلل الاقتصادي نوريل روبيني؛ إلى أن الصدمة الأخيرة التي لحقت بالاقتصاد العالمي أسرع وأكثرحدة من سابقتها؛ وحتى من فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين حيث انهارت أسواقالبورصة بنحو 50%أو أكثر؛ وتجمدت أسواق الائتمان في الواقعتين السابقتين وأعقب ذلك حالات إفلاس هائلة وأكثر من ذلك كله استغرق حوالي 9 أشهر لتكتمل فصوله لكن في الأزمة الحالية تجسدتتداعيات وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي في غضون 3 أسابيع[2]

في رأي آخر يقول أنه لا يمكن أن تشارك النظرة المتشائمة للركود الناجم عن الجائحة؛ بأنه سيكونأسوأ ركود في المائة والخمسين سنة الماضية؛ وأسوأ من الأزمة المالية العالمية بشكل خاص بالاعتمادعلى ما جاء به عالم الاقتصاد البيروفي في زمن الجائحة هيرناندو دي سوتو حول المقدرات التي تحتويعليها الدول النامية؛ والتي يمكن استغلالها بالشكل الذي يحدث فارقا في اقتصاد العالم وبما يمكن إنيسهم في التعافي

[1] كريستالينا غورغييفا، صندوق النقد الدولي، من www.imf.org:
Curtain-Raiser- https://www.imf.org/ar/News/Articles/sp040920-SMs2020/ vu e le2022/04/07/

[2] ROUBINI, N. (2020, 03 24). NOURIEL ROUBINI., sur nourielroubini.com: https://nourielroubini.com/a-greater-depression/ Consulté le 06 05, 2022

الاقتصادي السريع والسليم،[1] كما أنه بالتأكيد سوف تطال العالم تغييرات عميقة على مستوى الإيديولوجيا والاقتصاد.

في رأي مغاير تماما لستيفن روش في مقالته –الأزمة والمقارنة المضللة– أن كل تلك المقارنة خطأ وكلها مملوءة بالتضليل؛ ولا مجال للمقارنة بين أزمتين لم يكن سببهما واحد ولن يكون العلاج واحد، فالأزمة المالية العالمية كانت صدمة مالية ألحقت خسائر بالاقتصاد الحقيقي على نقيض ذلك فأزمة Covid-19 أزمة صحية عامة تسببت جهود احتواءها الصارمة من إغلاق وحظر تجوال؛ في صدمة للاقتصاد الحقيقي هذا بالنسبة للسبب أما بالنسبة لإجراءات العلاج فيقول ستيفن أن إجراءات البنك الفدرالي الامريكي خلال أزمة 2008؛ كانت مناسبة وحاسمة في معالجة المصدر الأساسي للصدمة ولا يمكن له أن يلعب نفس الدور فليست كل المشاكل تحل بالعلاجات النقدية ولا بمهاجمة مصدرها بل بعضها تستلزم تدابير خلاقة وسريعة.

لعل ما تشترك فيه مختلف الآراء ومما لا شك فيه أن الجائحة الوبائية الناتجة عن فيروس Covid-19 وبأي مصطلح أطلق عليها خلفت تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وندوبا بليغة شلت شتى القطاعات والمجالات وأيا كانت النتيجة فإنها ستغير من خارطة العالم والاقتصاد وأنه إن طال الأمر فبسبب التدخل المباشر للدول لحفاظ على توازناتها[2]

[1] عثمانية، **عالم ما بعد جائحة كوفيد–19**، دار ميم للنشر، الجزائر،2020، ص87.

[2] STEPHEN, R. (2020, 03 19). PROJECT SYNDICAT., sur https://www1. project-syndicate.org: https://www1.projectsyndicate.org/commentary/covid-19-crisis-nothing-like-2008-by-stephen-s-roach- 2020-03/arabic Consulté le 29.4, 2022

المبحث الثاني: تداعيات جائحة Covid-19 على الاقتصاد العالمي

ما فتئ الاقتصاد العالمي يصحو من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حتى ظهر فيروس Covid-19 ليزيد الوضع سوءا؛ حيث لم تنحصر آثاره على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب؛ بل امتدت لتمس كافة المؤشرات الاقتصادية والتي يمكن حصر أهمها كما أدرجها الاقتصادي نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor في مربعه السحري عام 1960 (تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تقليل معدل التضخم، تقليل البطالة ، تحقيق أعلى نسبة من معدل النمو الاقتصادي) التي تسعى مختلف دول العالم لتحقيقها باختلاف نظمها وسياساتها الاقتصادية.

انطلاقا مما سبق سيركز هذا المبحث على تحليل أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تقوم عليها الأهداف السابقة؛ منذ بداية جائحة فيروس كوروناالمستجد أي خلال عام 2020.

المطلب الأول: التوازن الاقتصاد الخارجي

اجتاح فيروس Covid-19 العالم وتسبب باختلالات عدة منها اختلال موازين المدفوعات التي تعتبر المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية بمختلف الدول.

أولا: التجارة الدولية

مع بداية اجتياح فيروس كورونا المستجد، العالم في الأشهر الأولى من عام2020 راحت مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية تتوقع مصير التجارة الدولية بداية بمنظمة التجارة العالمية التي توقعت انكماشا ب32% ثم في جوان2020 أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرا أكد في بعض أجزائه توقعات منظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم 3.2 :تطو رالتجارة الدولية خلال الفترة(2017-2020)

المصدر: (UNCTAD. (2020). COVID-19 causes international trade to collapse.SWITZERLAND: UNCTAD, p. 02)

يبين الشكل أن التجارة الدولية في الربعين الأول والثاني من عام 2020 كانت دون المستويات التي سجلت عام 2019 التي بلغت حوالي 3% في الربع الثالث حيث منذ الربع الأول هوت بما يقارب 27% ما يتزامن مع تفشي الجائحة ويرجع ذلك إلى أن التجارة الدولية التي تعتمد على شبكة واسعة من سلاسل التوريد وتجارة التجزئة والنقل؛ أصيبت بأضرار كبيرة نتيجة تعطل دوران تلك الشبكة بعد أن فرضت الدول كثيرا من القيود والضوابط على حدودها للوقاية من فيروس كورونا المستجد. انعكست هذه الصورة القاتمة للتجارة الدولية بطبيعة الحال على صادرات وواردات مختلف الدول كما أشار التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول رقم 2.2 : تغيرات حركة صادرات وواردات الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال الفترة (جانفي- ماي 2020)

	الربع الأول من عام2020		شهر أفريل2020	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الدول المتقدمة	-6%	-3%	-10%	-14%
الدول النامية	-2%	-7%	-19%	-18%

المصدر:(UNCTAD, op.cit, p. 04)

عززت هذه الاحصائيات النظرة المتشائمة حول التجارة الدولية؛ فتشير الأرقام أنه مع بداية تفشي الجائحة بالتحديد في الربع الأول من عام2020 ؛ تقلصت حركة التعاملات التجارية بين الدول المتقدمة واتضح ذلك خاصة في شهر أفريل حيث انخفظت الواردات بنسبة10%والصادرات بنسبة 14% الدول النامية هي الأخرى لم تنفذ، فسجل في شهر أفريل أكبر انخفاض في حركة الواردات؛ قدر بنسبة 19% وكذلك الصادرات التي انخفضت بنسبة 18%؛ كل ذلك لم يكن سوى انعكاسا للقيود المفروضة على حدود الدول كتدابير للوقاية من الجائحة.

في آخر التقارير الصادرة عن الأونكتاد وكحوصلة للأوضاع التجارية لعام2020 جاء أن إجراءات العزل العام تسببت في انكماش التجارة في النصف الأول من2020 بـ15%؛ لكنها تعافت بنسبة ضئيلة في النصف الثاني كما أقرت أن هذا التعافي كان راجعا لتجارة السلع التي عرفت ارتفاعا بنسبة 8% في الربع الأخير مقارنة مع الربع الثالث على عكس تجارة الخدمات التي سجلت مستوياتها الدنيا في الربع الثالث والرابع.[1]

أ-تجارة السلع والخدمات

بداية بالسلع وضعت منظمة التجارة العالمية منحنى يوضح التغيرات في حركة البضائع على مدارعام 2020:

الشكل رقم 4.2 :التغيرات الفصلية لتجارة البضائع على مدار2020

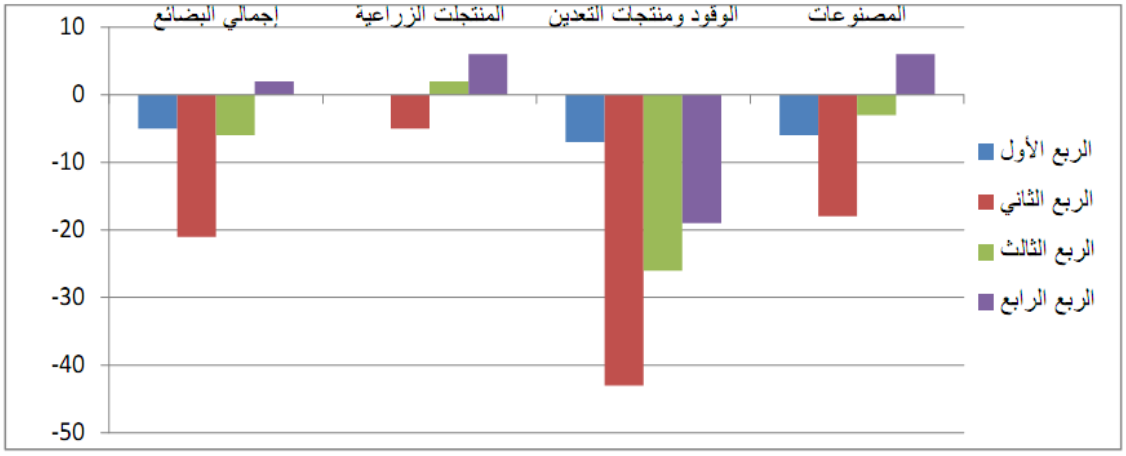

المصدر: (WTO. (2021, march 31). WORLD TRADE ORGANIZATION., sur www.wto.org: https://www.wto.org/english/news_e/pres21_e/pr876_e.htm) Consulté le 12/ 4/2022

[1] UNCTAD, op.cit, p. 04

يوضح الشكل التطور الفصلي لتجارة البضائع على مدار عام 2020 عرفت تجارة مختلف البضائع في الربعين الأولين تراجعا قويا بسبب عمليات الإغلاق في الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المسؤولة عما يقارب ثلثي الواردات والصادرات العالمية هنا يخص بالذكر الاقتصاد الصيني الذي يعد من أهم الشركاء التجاريين لكافة الدول وهو حسب منظمة التجارة العالمية أكبر مصدر وثاني مستورد في العالم؛ لذلك انعكست معاناته مباشرة على التجارة الدولية. بحلول النصف الثاني من العام؛ عرفت التجارة انتعاشا ملحوظا خاصة في الربع الرابع حيث كانت تجارة السلع المصنعة أعلى بنسبة 6%؛ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 يعزى ذلك إلى استئناف عمليات التصنيع؛ بما يتماشى مع تدابير السلامة المطلوبة. المنتجات الزراعية لم تكن بمعزل عن هذا الانتعاش حيث عرفت ارتفاعا مماثلا خلال نفس الفترة، في المقابل ظلت نسب تجارة الوقود ومنتجات التعدين منخفضة بنسبة 19% في الربع الرابع.

في شكل بياني آخر لمنظمة التجارة العالمية يبين مجموعة أكبر من السلع تبين أن التجارة الدولية في الحديد والصلب انخفضت بنسبة 17 % في الربع الثالث؛ وبحلول الربع الرابع تراجعت بقدر أكبر فانخفضت ب 2%عن النسبة السابقة ما يدل بطريقة غير مباشرة على أن قطاع صناعة السيارات وتشييد المباني تضرر بشدة من الوباء. أما بالنسبة لتجارة المنسوجات فقد عرفت نموا في الربعين الثالث والرابع ما يعكس ارتفاع الطلب على الكمامات الطبية التي تنتمي لفئة المنسوجات تجارة السلع الالكترونية عرفت نموا ثابتا بنسبة 12% في النصف الثاني من عام 2020 وذلك للطلب القوي عليها فقد قامت معظم المؤسسات والشركات بترقية المعدات لتسهيل العمل عن بعد[1].

الشكل رقم 5.2: التغيرات الفصلية لتجارة الخدمات على مدار عام 2020

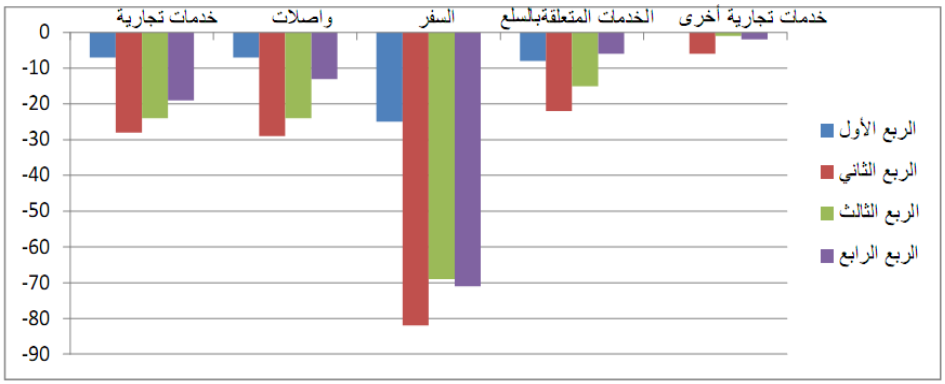

المصدر: (WTO, op.cit)

[1]WTO, 2021 ، op.cit

يبين الشكل التغيرات الفصلية في تجارة الخدمات العالمية لعام 2020 يتبين من خلاله أن خدمات السفر والنقل انخفضت بنسبة 63% و19%على التوالي يقابلها صمود في الخدمات التجارية وخدمات الكمبيوتر حيث نخفضت بـ2%فقط، كان الانخفاض في خدمات السفر والنقل ناتجا عن تدابير الاحتواء المصممة للحد من انتشار فيروس Covid-19 في الوقت الذي أثرت فيه الجائحة بالسلب على الكثير من القطاعات برزت وانتعشت قطاعات أخرى ومنها التجارة الإلكترونية.[1]

ب–التجارة الإلكترونية

أكدت التجارة الإلكترونية أنها يمكن أن تكون الحل في أوقات الأزمات حيث أشارت منظمة التجارة العالمية أن هذا هو الوقت المناسب لها لإنقاذ الاقتصاد العالمي في ظرف أصبحت فيه التجارة التقليدية في انخفاض ملحوظ؛ واحتلت الريادة شركات في مجال التجارة الإلكترونية خلال السداسي الثاني من عام2020.

الجدول رقم 3.2:ترتيب كبريات شركات التجارة الإلكترونية في العالم حسب حجم المداخيل خلال السداسي الثاني من عام2020

البلد	اسم الشركة	الإيرادات (مليار دولار أمريكي) (السداسي الثاني 2020)
أمريكا	أمازون	59.372
	بوينغ هولدينغ	14.527
	اوبر	11.270
	Expedia	11.223
	اي باي	10.746
الصين	Jd.com	69.834
	علي بابا	40.383
	ميتوان داينبينغ	9.859
كندا	Shopify	1.073
اليابان	Rakuten	3.740

المصدر: (سهام موسى،**تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونيةفي العالم**،مجلة التنظيم والعمل ، 2021، ص138)

[1]WTO, 2021 ، op.cit.

عرفت هذه الشركات نموا متسارعا في عائداتها؛ وهذا بعدما توجهت المستهلك إلى الشراء عبر الإنترنت بدل التجارة الإلكترونية ؛ التي تكلف وقتا وجهدا ناهيك عن عرضة الإصابة بالوباء المستجد؛ فبلغت المنافسة ذروتها، كانت شركة Jd.com الصينية في مقدمة الشركات التي حولت التهديد إلى فرصة؛ ووسعت أسواقها فبلغت ايراداتها في النصف الثاني من2020 نحو 69.834 مليار دولار أمريكي يليهاموقع شركة أمازون الشهير الذي حقق بدوره مداخيل خيالية قدرت بـ59.372مليار دولار أمريكي وهو من أكبر متاجر التجزئة عالميا. في المرتبة الثالثة موقع علي‌بابا الصيني40.383مليار دولار أمريكي.[1]

ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال

تسببت الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة في تقلب تدفقات رؤوس الأموال بما فيها من استثمار أجنبي مباشر وتحويلات خارجية.

أ–الاستثمار الأجنبي المباشر

تسبب فيروس كورونا في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي مما أسفر عن تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020.

الشكل رقم 6.2 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الفترة2013–2020)).

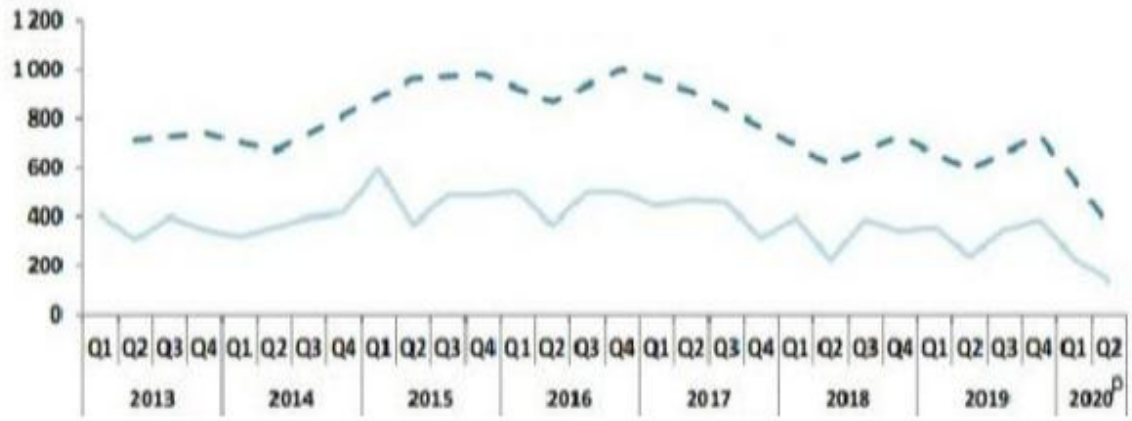

المصدر:(OCDE, op.cit, p2)

[1] سهام موسى، مرجع سابق،ص138.

في النصف الأول من عام2020 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 50% مقارنة بالنصف الأخير من2019 لتصل إلى 364 مليار دولار أمريكي نتيجة للوباء وما نتج عنه من اضطرابات في العرض وتقلص في الطلب والتوقعات المتشائمة للجهات الفاعلة الاقتصادية حيث أن الانخفاض في الربع الأول قدر بـ227 مليار دولار أو بنسبة 41% وفي الربع الثاني قدر بـ137مليارودولار أو بنسبة 39% يرجع هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير إلى انخفاض الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي18 دولة أخرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسحب الاستثمارات من هولندا وسويسرا والمملكة المتحدة. يؤدي هذا الانخفاض إلى تفاقم وتسريع الانخفاض المطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لوحظ في السنوات الخمس الماضية.[1]

حتى الأسواق الناشئة والبلدان النامية اختلت تدفقات رؤوس الأموال فيها كما توقعت منظمة الاونكدات في تقريرها المعنون بـ: الاستثمار المالي كما أكدت ذلك مجموعة البنك الدولي في تقريرها الصادر في جانفي2021 حيث جاء فيه أن الاستثمارات في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية قد انهار بعد عقد من الضعف المستمر.

الشكل رقم 7.2 :نمو الاستثمارات في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية

المصدر: (GROUP, W. B. (2021). Global economic prospects. UNITED STATES: WORLD BANK GROUP., p 129).

[1]OCDE, op.cit, p 2

كما أشارت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن الصين أصبحت أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 وتفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية حيث زادت التدفقات الاستثمارية إليها بنسبة 4 %لتصل إلى 163 مليار دولار. أيضا جاء على لسان مدير قسم الاستثمار جيمس زان أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيظل هشا؛ ومن المرجح أن يظل المستثمرون حذرون في تخصيص المال لأصول إنتاجية جديدة في الخارج[1].

ب–التحويلات المالية الخارجية

تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز النمو ففي عام2019 تساوت هذه التدفقات مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية (من حكومة لأخرى) لكن الجائحة أحدثت انتكاسة شديدة؛ حيث خلصت أحدث تنبآت البنك الدولي إلى أن هذه التحويلات ستنخفض بنسبة 14% نهاية عام2021 ومن المتوقع أن تشهد كل المناطق على رأسها اوروبا وآسيا الوسطى تراجع في التحويلات المالية[2].

الشكل رقم 8.2 :تدفقات التحويلات المالية إلى كل منطقة (بالمليار دولار)

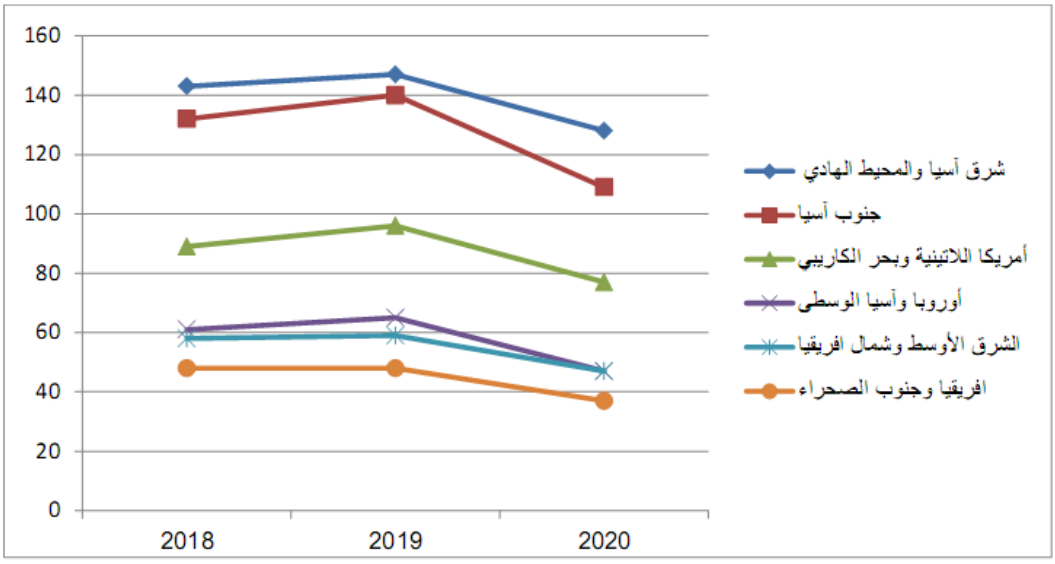

المصدر:(BLAKE et DIVYSHI 2020)

[1]WTO op.cit .

[2] BLAKE, P., & DIVYNSHI, W. (2020, 12 14). Blogs.worldbank.ORG. sur WORLDBANK.ORG: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astradhsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan Consulté le 20/04/2022,

بعد هذه التراجعات سيزداد عدد الأسر الفقيرة في البلدان النامية إذ تحضى التحويلات المالية للمهاجرين والمغتربين بأهمية بالغة للأسر في أنحاء العالم ومع انحصارها يخشى العلماء تزايد معدل الفقر إضافة إلى معدلات البطالة التي شكلت تحديا من نوع آخر للحكومات.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي

أولا: مؤشرات البطالة

مع انتشار الجائحة الوبائية على كل بلدان العالم بداية عام 2020 والحجر الصحي الذي كان كاجراء وقائي محتوم تأثرت مناصب شغل كافة سكان العالم وما حقق في عقود من الزمن لتوفير مناصب الشغل ضاع في أيام بسبب فيروس Covid-19 فحسب المسوح الاستقصائية السريعة لجس نبض الأعمال التي قام بها البنك الدولي وشركاؤه في ظل جائحة كورونا؛ أشارت البيانات إلى أن مبيعات الشركات قد انخفضت بمقدار النصف بسبب الأزمة الأمر الذي اضطرها لتقليص ساعات العمل والأجور.[1]

الشكل رقم 9.2 : نسبة الشركات بحسب تعديلات الوظائف

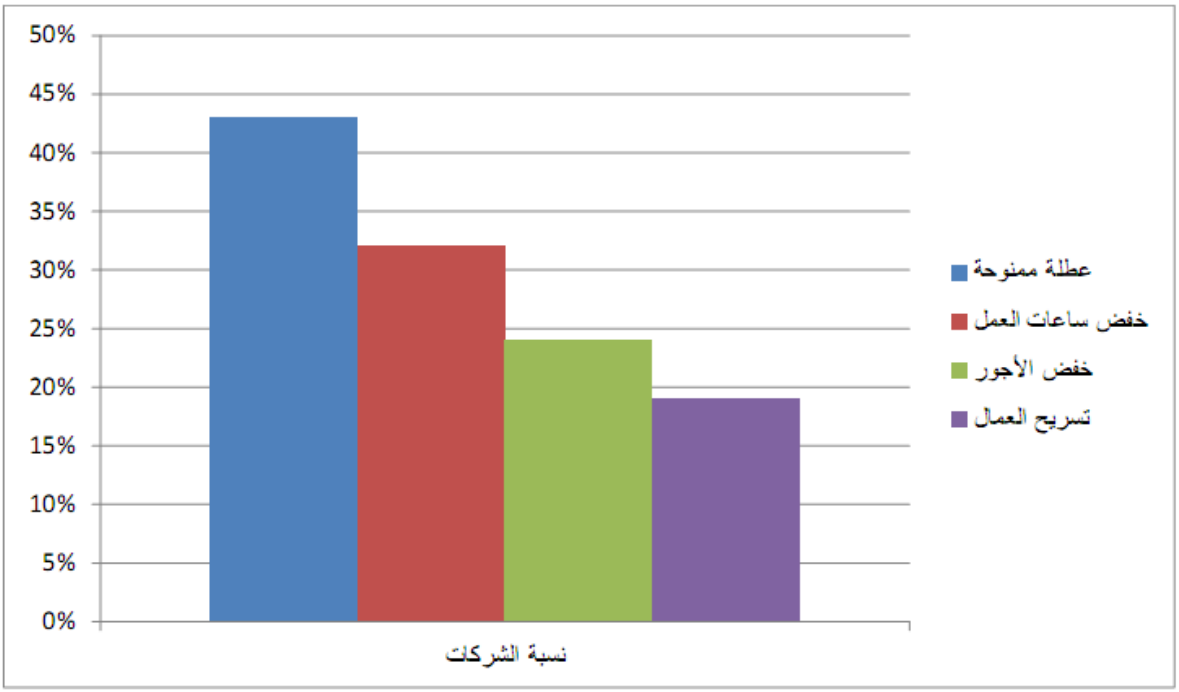

المصدر: (BLAKE et DIVYSHI ,op.cit)

BLAKE et DIVYSHI 2020

[1] BLAKE et DIVYSHI , op.cit.

تظهر هذه البيانات أن الأزمة تسببت في انخفاض غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل فمعظم الشركات منحت عطلا لعمالها 43% وأخرى خفضت ساعات العمل 32% بينما اضطرت بعضها إلى تخفيض الأجور وتسريح العمال 24% و19% كل هذا يدل على أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون أزمة بطالة وخسارة في الدخل وفقر أعمق يزيد فجوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء حول العالم.

- **معدل البطالة**

أدى اغلاق أماكن العمل على نطاق ولسع في العالم إلى تسريح العديد من العمال؛ وامتدت التوقف عن العمل أيضا إلى أصحاب العمالة الحرة والأجر اليومي مما زاد من حدة البطالة في المجتمعات وكان الأمر أكثر وضوحا في الاقتصاد الأمريكي.

الشكل رقم 10.2: معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة(2008-2020)

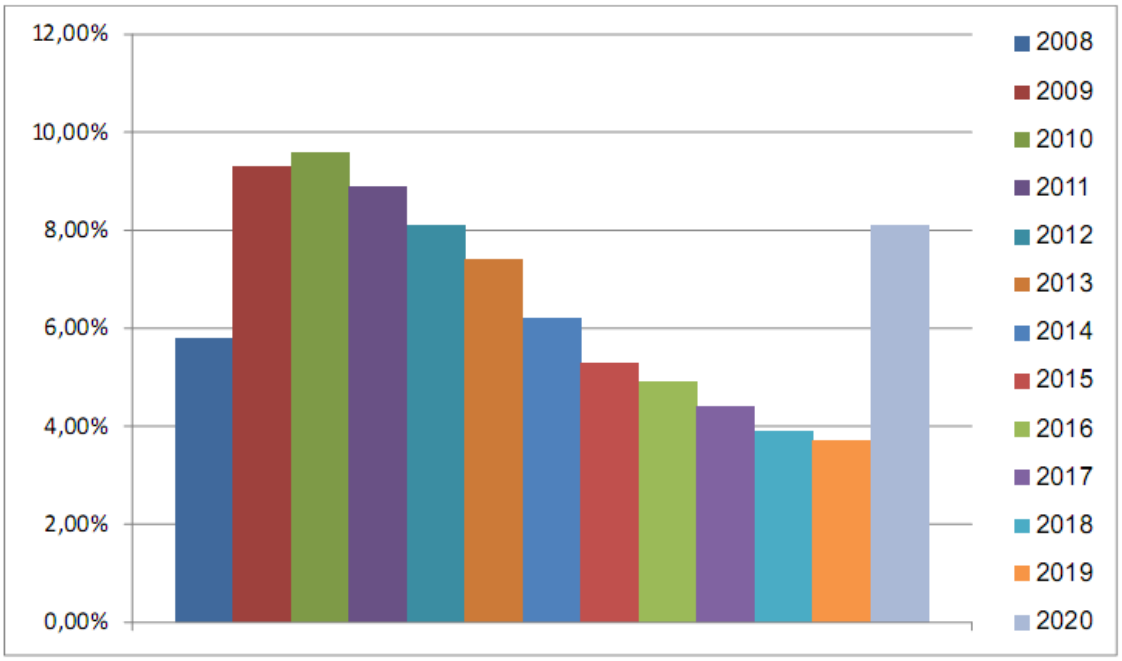

المصدر: STATISTA RESERCH, D. (2021, 1 22). STATISTA, sur www.statista.com: https://www.statista.com/statistics/193290/unemployment-rate-inthe-usa-since-1990/). Consulté le 25/ 04/ 2022

كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام2020عند مستويات تاريخية؛ قدرت بـ 3.7%عام2019 وبـ3.9%عام2018 أي أنها كانت في تناقص؛ لكن ما إن خيمت الجائحة على

العالم حتى بدأت التداعيات تظهر في سوق العمل الأمريكي ولم يتطلب الأمر سوى بضعة أشهر ليرتفع إلى 8.1% ليحقق بذلك أعلى معدل منذ عام2013ويفقد الاقتصاد ما تم خلقه من وظائف طيلةأعوام.

الشكل رقم2 11 : معدلات البطالة في مجموعة السبعة خلال الفترة(2013-2020)

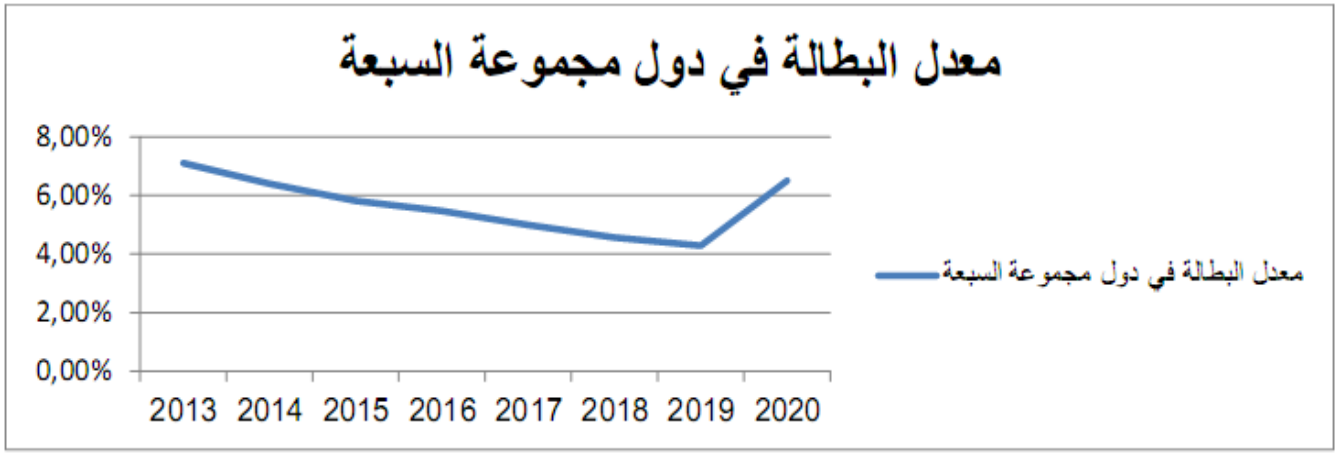

المصدر: (OCDE. (2020)., sur Data.oecd.org: https://data.oecd.org/unemp/unemployment-rate.htm) Consulté le 26 /04, 2022

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكيةكانت أكبر متضرر من حيث معدلات البطالة إلا أنها لم تكن وحدها من تعاني بل واكبتها كل دول العالم وخير مثال على ذلك قريناتها مجموعة الدول الصناعية الكبرى حيث تؤكد البيانات أن معدلات البطالة بعد مستوى لابأس به عام2019 ارتفعت بصفة رهيبة وتفاوت إجمالي العاطلين عن العمل علىنطاق واسع فوصل في ألمانيا إلى5.8% كما بلغ معدل البطالة في كندا شهر أفريل 2020 نحو13% بزيادة5.2 نقطة مئوية في مارس.

ثانيا: الفقر

لقد كان الإنجاز الأكبر لاقتصادات القرن العشرين هو تخفيض نسب الفقر؛ والعمل على تحسين المستويات المعيشية لدى الطبقات الهشة، إلا أنه وبعدكل تلك العقود من التقدم المطرد للحد من أعداد الفقر؛ كان عام2020 إيذانا بأول انتكاسة لتلك الجهود؛ وذلك بسبب الجائحة الوبائية التي أحدثها فيروس كورونا المستجد

الشكل رقم 12.2: عدد الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع (بالملايين) خلال الفترة–2021 (2017

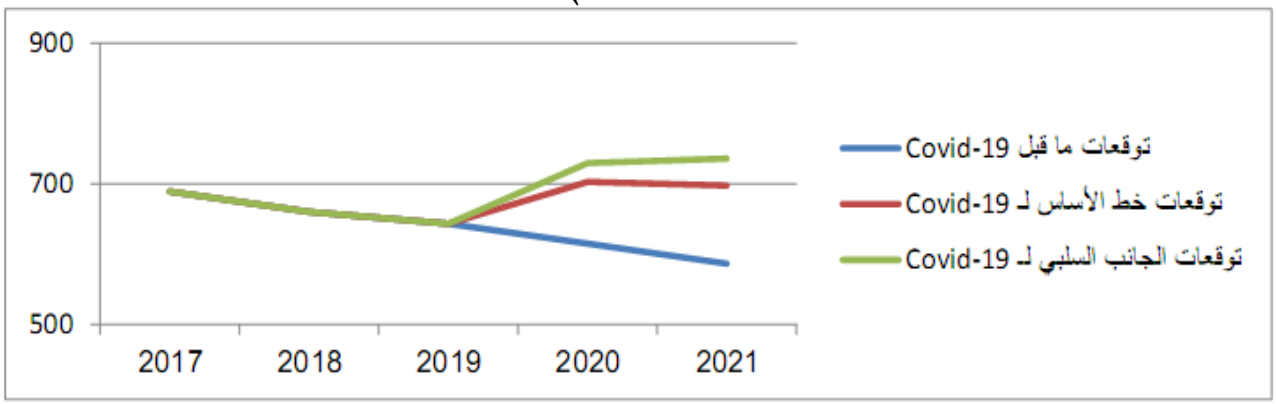

المصدر(BLAKE et DIVYSHI ,op.cit)

يطلق تحليل البنك الدولي لهذه البيانات تحذيرا مؤداه أن الجائح أفضت إلى سقوط 88 مليون شخص آخر في الفقر المدقع عام 2020 وأن ذلك الرقم هو مجرد قراءة أولية في سيناريو آخر أكثر تشاؤما، أن هذا الرقم قد يرتفع إلى115 مليون شخص.

كما تتوقع مجموعة البنك الدولي أن أكبر شريحة من الفقراء الجدد ستكون في جنوب آسيا تليها مباشرة إفريقيا جنوبالصحراء .ووفقا لأحدث نسخة من تقرير الفقر والرخاء المشترك؛ فإن كثيرا من الفقراء الجدد يشغلون على الأرجح في قطاع الخدمات غيرالرسمية والإنشاءات والصناعات التحويليةوهي القطاعات التي تأثرت بشدة جراء الإغلاقات العامة والقيود الأخرى على الحركة والانتقال.[1]

[1] BLAKE et DIVYSHI , op.cit.

خلاصة:

من خلال التحليل السابق و الاحصائيات الناجمة عن التداعيات الحاصلة على الاقتصاديات العالمية على عدد من الجوانب والقطاعات الاقتصادية التي تأثرت جراء تفشي فيروس كورونا، وعلى خلاف الصدمات الأخرى على مر التاريخ والتي كانت تؤثر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي سواء العرض أو الطلب؛ يتبين أن فيروس كورونا قد أثر بصورة مباشرة على جانبي الطلب والعرض معاً. مما يستدعي استجابة واسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضررا من تفشي الفيروس، بالتالي تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضرورية جدا وذلك من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المرضى، والحد من انتشار الوباء، حيث أعلنت الحكومات في هذا الصدد، سياسات وإجراءات مشددة في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره مثل فرض حظر التجوال في بعد الدول، وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلا عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية بما نسميه مبدأ الإدارة الالكترونية وغيرها من السبل.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد جاءت السياسات التي أطلقتها دول العالم تحفيزية من خلال حزم الدعم المالي عن طريق مصارفها المركزية أو من خلال إنشاء صناديق تمويلية وحسابات، وكذلك الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في توزيع السلع و الخدمات على غرار التجارة الالكترونية عبر مواقع و فضاءات الانترنيت.

حيث فرضت جائحة الكورونا نمط عمل جديد و أرست بوادر نظام اقتصادي عالمي جديد بعيد عن مبادئ الأنشطة التقليدية، كما عزّزت استعمال التكنولوجيا في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و التجاري و الإداري، فهي بذلك تفتح آفاقا للعالم الجديد عالم ما بعد كورونا، عالم أكثر قوة واستقرار في مواجهة الأزمات مهما كانت طبيعتها.

الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفاض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات التنمية، بالإضافة إلى قدرته على الانسجام والتوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخريطة الجيواقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا .

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 **0.8** من حيث الحجم مقابل **1.4** لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي :

المطلب الاول: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر

أولا: **قطاع المحروقات**: تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020. [1]

ثانيا: قطاع الصناعة: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العالمية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4 ٪ .

[1] العمرية لعجال، **النمو الجديد للنمو االقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، العدد37 ، أفريل, 2019 . ص126.

كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة -6.4 ٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية[1]، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة .[2]

ثالثا: قطاع النقل :

سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

أ- **النقل البحري:** سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع

– النقل البحري للمسافرين: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا أن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين[3]

– النقل البحري للبضائع : سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة[4]

---

[1] Chinese government. (2020, 04 15). Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of, sur official website of General Administration of Customs, 2022People's Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html Consulté le 18/ 04/2020.

[2] العمرية لعجال، مرجع سابق، ص127.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية. 16 04, 2020 . الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر ب 50 بالمائة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل لبحري ، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86258-50. تاريخ الاالاطلاع 20 04, 2022

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سبق.

ب- النقل الجوي : لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوى إياتا «: أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر فى الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019[1]، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا –رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019[2]

ج- النقل بالسكة الحديدية : بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي, قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي :

أ- نقل المسافرين : كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 5ر34 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

ب- نقل البضائع : لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 باملائة .

خسائر أخرى : اضطرت الشركة إحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة[3] .

[1] IATA. (2020, 04 14). COVID-19 Puts Over Half of 2020 Passenger Revenues at Risk., sur website of International Air Transport Association: https://www.iata.org/en/pressroom/pr/ Consulté le 05 3, 2022

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق

[3] وكالة الأنباء الجزائرية 2020 مصدر سابق

رابعا: قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، وأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البالد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

خامسا: القطاع الجبائي : ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي .

سادسا: القطاع الفلاحي بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

سابعا: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري .[1]

[1] وكالة الانباء الجزائرية، مصدر سابق.

المطلب الثاني: أثر كورونا على البطالة في الجزائر:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة[1]، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ20.1 % في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي ذلك أنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي[2]. كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل[3]،

[1] International Monetary Fund. (2020, 04). Middle East and Central Asia Report Developments: Regional economic prospects in the Middle East and North Africa, Afghanistan and Pakistan., sur website of International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report Consulté le 25 04 2022

[2] نسرين يحياوي. **الاقتصاد الموازي في الجزائر : الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والإدارية. العدد السادس، ديسمبر2016،ص 191.

[3] مسعود ,ك & .,طهرواي ,.**أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر** .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية)العدد12 (2014) ص ص.58- 57.

المبحث الثاني:استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

لطالما كانت السياسات المالية والنقدية هي المرتكز الذي تستند عليه الحكومات في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أثبتت هذه السياسات الاقتصادية نجاعتها في مجابهة الأزمات وحالات الانكماش التي مر بها الاقتصاد العاملي، على غرار الأزمة المالية العالمية 2008 حيث كان للسياسات الاقتصادية دورا فاعلا في التخفيف من آثارها الاقتصادية[1] ، كما تؤدي هذه السياسات دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرهما الكبير على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية[2] ، ولعل هذا الدور لا يزال يتأكد عمليا في ظل جائحة كورونا، حيث أكد بنك التنمية الآسيوي أن الاستجابة السريعة للحكومات في جميع أنحاء العالم في تفعيل سياساتها الاقتصادية لمحاصرة الآثار الاقتصادية للوباء قد ساهمت في التقليل من الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا إلى ما بين 4.1 تريليون دولار و5.4 تريليون دولار[3]

[1] صديقي مليكة، وعبد الغاني بن علي ، **السياسات النقدية والمالية عقب الأزمات المالية العالمية**، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، 2010 ،ص:81.

[2] لخلف عثمان، وبنية عمر. **أداء وفعالية السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 1999 –2014** . مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة العدد الثاني، 2016

[3] MANILA, P. (05 15 2020,). *COVID*-19 Economic Impact Could Reach $8.8 Trillion Globally — New ADB Report., sur website of Asian Development Bank: https://www.adb.org/news/covid-19-economic-impact-could-reach-8-8-trillion-globally-new-adb-report# Consulté le 15 04, 2022

الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: دور السياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

من بين العوامل التي قد تقوي السياسة الاقتصادية أو تضعفها في الجزائر هي أسعار البترول حيث أن ارتفاع أسعار البترول سيدعم السياسة المالية والنقدية، وسيساهم في إنجاحها والتحسين من وتيرة عملها من خلال دعمه لمواردها من جهة، ونتيجة لتأثيراته الإيجابية على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلية على غرار حجم المديونية الخارجية، النمو الاقتصادي والبطالة من جهة أخرى، وعلى الطرف النقيض فإن تراجع أسعار البترول سيعقد من عمل السياسة الاقتصادية ككل، وسيضعف من فعالية أدواتها وسيقلل من مردوديتها، وعلى هذا نلاحظ أن توفر الموارد اللازمة لدعم السياسة الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا في إطار مساعدتها على أداء الدور المنوط بها في تعبئة الموارد لخدمة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وبالتالي فإن غياب الموارد سيضطر الحكومات إلى الاستدانة لتأمين هذه الموارد، وهذا ما سيدخلها في مشاكل ارتفاع الديون السيادية، لهذا يتأكد مما سبق أن تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة يشكل عائقا أمام الحكومة الجزائرية في تفعيل سياساتها المالية و النقدية، خاصة وأن هذه السياسات موجهة لتحقيق توازن اقتصادي صعب في ظل تداعيات أزمة خانقة، ومن هذه المنطلقات يمكن القول أن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و تخفيف آثار كورونا في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا للحكومة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، حيث أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر تحت وطأة أزمتين عاليتي التأثير في آن واحد، أزمة تراجع مداخيل المحروقات في ظل اقتصاد ريعي من جهة، وتداعيات أزمة جائحة كورنا في ظل اقتصاد هش ومتهالك من جهة أخرى، وفي هذا الإطار توجب على الحكومة أن تبحث على أنجع الأدوات النقدية والمالية المتاحة لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي، من خلال عقلنة استخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب، الإنفاق، الإيرادات والتحويلات، مع تجنب الوقوع في مطب الديون السيادية التي قد تنجم عن ارتفاع العائد على الديون الحكومية، زيادة على ما قد يرافقه ذلك من تشوهات غير متوقعة على الاقتصاد تفوق أزمة الدين العام، وكذلك يتوجب على الحكومة عقلنة استخدام أدوات السياسة النقدية من ضخ للسيولة وتوفيرها في السوق وتخفيض أسعار الفائدة لمنع حدوث ضائقة ائتمانية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامية لخفض تكلفة رأس المال بشكل يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأدوات

النقدية غير التقليدية الأخرى مثل برنامج التيسير النقدي، والفائدة السلبية وغيرها من الأدوات المتاحة، ولكن دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية)استقرار الأسعار والموازنة العامة(والخارجية)ميزان المدفوعات(، وعلى خلفية ما سبق سنحاول تسليط الضوء على أهم استخدامات الحكومة الجزائرية للسياسة المالية والنقدية في تخفيف آثار تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، من خلال إعطاء حوصلة شاملة عن جملة السياسات الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الجزائر في سبيل الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من الآثار الاقتصادية لتفشي الوباء .

أولا: الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي :

قبل التطرق إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة في مواجهة الجائحة ارتأينا أن نسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد و عقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية[1]، كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية و المدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية

[1] وزارة الاتصال الجزائرية. **12** 03, 2020 . **تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية**. ، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573 تاريخ الاسترداد 2022/4/24

وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها[1] ، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حكومة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البالد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار والحفاظ على النمو ومناصب الشغل[2].

ثانيا: أهم أدوات السياسة المالية وتدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية:

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو االقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي، إلا أن مهمة التزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات؛ ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد-19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة إلى 30%، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة[3] ،كإجراء من شأنه تخفيف العبء الضريبي، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي 2020، في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر بـ 50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي

[1] الوزارة الأولى. 26 04 2020 الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد-*26-04-2020*. من الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html تاريخ الاسترداد 04/18 /2022

[2] وزارة الاتصال، 2020 .مصدر سابق.

[3] الحكومة الجزائرية. 03 05 2020 . بيان اجتماع مجلس الوزراء متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. من http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الاسترداد13 04 2022

30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020، كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان 2020، كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، بالإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% إلى 30%، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية وذاك بهدف تقوية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى هذه القرارات قامت الحكومة باتخاذ قرارات أخرى لتعزيز الصناعة المحلية لامتصاص البطالة و تنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، و ذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة[1]. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حظيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي 2020.

[1] الحكومة الجزائرية. 10 05 2020 . بيان اجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. ، من http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الاسترداد 14 04 2022

ثالثا: أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية:

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها كالتالي :

- **تعزيز السيولة** : بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة

النقدية بحزمة من التدابير كما يلي[1] :

بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس 0,25 لتثبيته عند 3 وتخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 9 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة، ومن 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، ومن 70 بالمائة الى 85 بالمائة بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر

[1] بنك الجزائر. 06 04 2020 . التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر. ، من https://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاسترداد 19 04 2022

للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة، وهذا ما سيسمح بدعم النشاط الاقتصادي، من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

- **تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا:**

نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والبالغ عددها من 1,3 إلى 1,5 مليون مؤسسة ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس المال العامل ؛

في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة 2020 05 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة[1]

[1] بنك الجزائر، مرجع سابق.

المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة ما بعد الكورونا

قبل التطرق إلى أهمية النموذج الاقتصادي الجديد سنحاول إعطاء لمحة عن النموذج الاقتصادي القديم 2016 الذي كان معتمدا في ظل الحكومة الجزائرية السابقة والذي أثبت فشله في تحقيق أهدافه ثم نعرج بعدها إلى إعطاء صورة عن النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الحكومة الحالية :

أولا: نموذج النمو الاقتصادي القديم 2016 للحكومة الجزائرية السابقة : حاولت الحكومة الجزائرية السابقة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد، فأقرت ما أطلقت عليه النموذج الاقتصادي الجديد، حيث صادقت عليه في سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، ويقوم هذا النظام على ثلاثة مراحل سعت الحكومة من خلالها إلى تحقيق معدل نمو بنسبة 6.5 بالمائة خارج المحروقات، مع تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي[1]

- **مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي القديم**

كان مخططا لهذا النموذج أن يكتمل وفق المراحل التالية:[2]

- المرحلة الأولى سميت مرحلة الإقلاع phase de décollage : تمتد خلال الفترة (2019- 2016) تمحورت حول بعث السياسة التنموية الجديدة وفق وتيرة نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- المرحلة الثانية سميت المرحلة الانتقالية phase de transition: تمتد خلال الفترة 2025- 2020) اعتبرت مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني .

- المرحلة الثالثة سميت بمرحلة الاستقرار phase de stabilisation: وتمتد خلال الفترة 2030- 2026) و يكون الاقتصاد في هذه المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية، لتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

---

[1] ناصر بوعزيز وبن خديجة منصف، **النموذج االقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 10، الجزء2، . **2017** ،ص 91

[2] العمرية لعجال. أفريل, .**النمو الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر**.، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد2019 ،126 ،ص 37

- **أسباب فشل نموذج النمو االقتصادي 2016 :**

لم يخدم هذا النموذج الأهداف المرجوة منه ولم يتمكن من تحقيق نجاعة الاقتصاد، حيث اتسم قطاعي الصناعة والمناجم خلاله بالأداء الضعيف، واتسم كذلك النمو االقتصادي ضمنه بالنمط المتعثر بشكل لم يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية، كما أنه لم يتمكن من الاندماج مع الرهانات الجديدة للتنافسية والتحول االقتصادي ولاسيما تلك المرتبطة بالاقتصاد الرقمي[1] ، كما أن هذا النموذج أخفق في بلوغ مقاصد البناء الاقتصادي المطلوب بفعل الفساد وغياب الحكم الراشد في التسيير، بالإضافة إلى قلة استخدام الطاقة الإنتاجية وضعف المؤسسات الاقتصادية وقصورها عن تقديم القيمة المضافة نتيجة هشاشة بنيتها ونتيجة أيضا لغياب الرؤية الاستراتيجية في تسييرها، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مناخ استثماري محفز، إن كل هذه التراكمات وغيرها خلقت وضعا اقتصاديا مترهلا، لم يساعد الاقتصاد على التخلص من التبعية للريع، كما زادت الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلة أدنى مستويات النمو خلال السنوات الموالية لتبني هذا النظام، لتنتهي مرحلته الأولى دون بلوغها أهدافها، راسمة بذلك تزايدا مضطردا في تدهور الظروف المعيشية للطبقة الضعيفة تزامنا مع الانخفاض العاملي لأسعار النفط بين 2014 و2019.

ثانيا: معالم النموذج االقتصادي الجديد 2020:

في ظل إخفاق النموذج االقتصادي السابق بناءا على الأسباب التي تقدم ذكرها وغيرها، وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها العالم، و على ضوء الرهانات الاقتصادية الجديدة، ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر، ارتأت الحكومة الجزائرية بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وقد حددت الحكومة معالم هذا النظام الاقتصادي ضمن مخطط عملها المعد في منتصف فيفري 2020، ورسمت خطوطه العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية والتي تهدف إلى توفير الأرضية التشريعية الصلبة لتجسيد هذا النموذج، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الإصلاح المالي والتجديد االقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي وفق هذا النموذج على مراجعة النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، مع عصرنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية و وظيفة

[1] الحكومة الجزائرية، مصدر سابق.

الاستشراف، كما تقوم آلية التجديد الاقتصادي وفق هذا النموذج على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهري لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ترشيد الانتقال الإقليمي للتنمية الصناعية واستغال العقار الصناعي، كما يضطلع هذا النموذج بالتطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية، مع تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي، فضلا عن تركيز هذا النموذج على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تطهير مجال التجارة وعصرنة قطاعي الفلاحة والصيد البحري بغرض تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أن هذا النموذج الجديد يدعم الانتقال الطاقوي و اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي. ا غ كما يقدم النموذج مقاربة اقتصادية جادة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل، وسنحاول توضيح فلسفة هذا النموذج في الإصلاح المالي والتجديد االقتصادي من خلال النقاط التالية[1] :

- **مراجعة النظام الجبائي** : يعمل هذا النموذج على زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي من خلال تمديد صلاحيات مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، كما يعكف هذا النموذج على مراجعة مستويات الضريبة بغرض تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع الشغل، كما يراجع نظام الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، ويستحدث ضرائب جديدة تتصل برأس المال والثروة بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية، أما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على النشاط المهني ومراجعة الضريبة العقارية بشكل معمق، ولعل هذا ما نلمسه في مواد قانون المالية التكميلي 2020 الذي تمت المصادقة عليه يوم 31 ماي 2020.

- **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية:** من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع التركيز على مرافقة الفئات الأكثر ضعفا والعمل على ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها بالاعتماد على الإيرادات الجبائية وحدها.

- **عصرنة النظام البنكي والمالي** : يتم ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على العملاء بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، مع إنشاء بنوك وصناديق استثمار خاصة، زيادة على تشجيع الابتكار المالي وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى

[1] الحكومة الجزائرية، مصدر سابق.

تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سوق البورصة بالإضافة إلى تشجيع نشاط البنوك الإسلامية حيث أصدر البنك في هذا الإطار لائحة تنظيمية مؤرخة في 15 مارس 2020 لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد الاقتصاد الوطني، بفتح نافذة التمويل الإسلامي، وقام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي تأكيدا على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية[1]

تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف: نظرا لارتباط فعالية العمل الاقتصادي بالقدرة على التنبؤ يعمل هذا النموذج على تعزيز الأداة الإحصائية بالموارد المالية والبشرية، وتطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية شفاف ومحين .

- **حماية احتياطي الصرف** : يتم ذلك من خلال تقليل سرعة وتيرة إنفاق احتياطات الصرف الأجنبي بالقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير التي تقدر ب30% و بالقضاء على تضخيم تكلفة المشاريع بالجزائر، و من خلال التحكم في الواردات بمنع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا .

- **تعزيز إطار تطوير املؤسسات:** يهدف النموذج إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، وهيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشكل فرص عمل، مع إنشاء مناخ عمل شفاف ومواتي لاستثمار وريادة الأعمال عن طريق إزالة العراقيل وتوسيع مجال التراخيص ومراجعة المزايا، ويمكن أن نلمس بداية التنفيذ العملي لهذا الجانب في تقرير الحكومة بإعادتها النظر في قاعدة 51/49 ضمن محور الإنعاش الاقتصادي في قانون المالية التكميلي 2020، مع إبقائها على المزايا الجبائية التحفيزية لمناطق الجنوب والهضاب العليا، كما يركز النموذج من جهة أخرى على نقل اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي وتأهيل الحضائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع، و بهذا الشأن تم اعتماد وزارة الحاضنات ضمن مجموع الحقائب الوزارية التي تشكل الحكومة الجديدة .

- **الصناعة** : يهدف النموذج إلى التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية المنجمية، و تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال لا سيما صناعة تحويل المواد الأولية مثل الصناعة الزراعية الغذائية والحديد والصلب

[1] بنك الجزائر، مصدر سابق.

وتحويل المحروقات، فضلا عن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهرو منزلية والمواد الميكانيكية والصيدلانية، بالإضافة إلى مواد البناء والصناعات الكيميائية والنسيج والجلد، مع مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام ckd، من أجل رفع معدل الاندماج الوطني، مع تطوير الطاقات المتجددة و تعزيز سياسة الفعالية الطاقوية، وقد باشرت الحكومة وضع التدابير اللازمة في هذا الصدد خلال قانون المالية التكميلي 2020 .

• **التجارة** : يهدف هذا النموذج إلى تطهير المجال التجاري من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، والعمل على ترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تقييم ومراجعة عملية التبادل الحر ، وقد تجسدت تدابير هذا الجانب في منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا كما تم منع استيراد الفواكه وقت جنيها تعزيزا للاستغلال الكامل والأمثل للمنتج المحلي .

• **الفلاحة** : يهدف النموذج إلى عصرنة الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال مساعدة الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة باعتبارها تنتج ما يفوق 25 مليار دولار أي ما يعادل مداخيل النفط، كما يهدف النموذج إلى تعزيز إمكانية قطاع الفلاحة من إدماج الصناعات، ويركز النموذج على الفلاحة الصحراوية كونها قادرة على تقليص فاتورة الواردات، وعلى هذا الأساس شرعت وزارة الفلاحة في توسيع زراعة الحبوب في المناطق الجنوبية قصد تقليص واردات البلاد من هذه المادة ب20 إلى 30 بالمائة بنهاية السنة الجارية 2020، خاصة في ظل إمكانيات هذه المناطق في مجال زراعة المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الزيت والسكر في هذه المناطق بشكل يلبي جميع الاحتياجات الوطنية.

• **السياحة** : يهدف النموذج إلى ترقية السياحة من خلال تجسيد مخطط الوجهة الجزائرية الذي سيعتمد على دعم وكالات السفر مع منح تسهيلات للحصول على التأشيرة للسياح الأجانب، زيادة على تفعيل الصيغة التحفيزية للسفر من خلال رحلات شارتر، بالإضافة إلى تشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة، مع ترقية الفنادق وفق المعايير الدولية لا سيما في المناطق الساحلية ومناطق الجنوب، والعمل على ترقية الصناعة التقليدية بالموازاة مع السياحة بغرض إبراز التراث .

• **ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي** : في إطار برنامج خاص لربط برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل يعمل النموذج على تحفيز دور الجامعة في دعم اقتصاد المعرفة وربطها بالسوق، حيث باشرت وزارة التعليم العالي في تنظيم قوانين خاصة لتنفيذ التعليمة الرئاسية في السماح للجامعات بفتح مكاتب

دراسات لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة منها بمقابل مادي، يستفيد منه الباحثون في تعزيز مداخيلهم.

- **التوجه نحو استغلال جميع الثروات المعدنية غير المستغلة في الجزائر:** يهدف هذا النموذج إلى إحصاء كل الثروات المعدنية الموجودة وإعداد دفتر أعباء مع بنوك أعمال، قصد الشروع في استغلالها، وقد شرعت وزارة الصناعة في ذلك. [1]

[1] وزارة التعليم العالي. .بيان صحفي مؤرخ بتاريخ 02 ماي 2020، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. من https://www.mesrs.dz/ تم الاسترداد 20 04 2022

خلاصة:

تسببت جائحة كورونا في حدوث اظطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد أثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية واغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية واغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا أثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني وفقا عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

حاولنا في هذا الفصل تشخيص مختلف الاثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا في الجزائر، والوقوف على أهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها في هذا الجانب.

الخاتمة:

لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقطعة النظير على اقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة .مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة.

-لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل آثار الأزمة و الرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة.

-بالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لـ ،2020انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ ،2020هذا بالإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة تداعيات الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة.

وبالتالي:

- التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- كوفيد 19 من عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراض أقل من غيرها مثل نزلات البرد وأمراض أخرى يسبب مشكلات تنفسية حادة وتنتقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر، عكس فيروسات أخرى. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- لم تنحصر آثار كوفيد 19 على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب؛ بل امتدت لتمس كافة المؤشرات الاقتصادية العالمية. وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

- على غرار بقية دول العالم المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد هش قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمية. وهذا مايثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج:

- كنتيجة لإنتشار جائحة كورونا في الجزائر حدث ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية، ومع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللا في استقرار سوق السلع والخدمات، وتباطؤ عام في النشاط الإنتاجي مع انخفاض مستويات الدخل الوطني.
- أثرت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الجزائرية على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، وهو ما يفرض تحدي الموازنة بين المفاضلة بين الصحة العامة والتأثير الاقتصادي لسياسات احتواء انتشار الفيروس.
- شملت الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، تقديم الدعم المالي من أجل مجابهة أثار جائحة كورونا، وتم تعزيز ذلك من خلال خفض أسعار الفائدة التي أعن عنها بنك الجزائر، إضافة الى ذلك تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص.
- كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية الطبية، الى جانب الافراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معضم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، فالحفاظ على الانسان كونه رأس مال اجتماعي هو الأساس.

التوصيات ولاقتراحات:

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة الحرجة وبعدها، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة، وفي هذا الإطار يمكن أن نقدم مجموعة من الحلول قد تساهم في مساعدة الاقتصاد على تجاوز آثار جائحة كورونا كما يلي :

القطاع التجاري : يجب تعزيز الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة الإفريقية، من خلال تفعيل دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة، من خلال توسيع مساحة نشاطها ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات و تنشيط البحث عن الأسواق من خلال إعادة بعث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ترقية تصدير الخضر والفواكه باعتبارها مجالا مغمورا في تنمية الاقتصاد الوطني.

القطاع الفلاحي : ينبغي إعادة الاعتبار للفلاحة و استرجاع الدور الحيوي للزراعة والإنتاج الغذائي ،من خلال إحداث ثورة زراعية وفق آليات أكثر تطورا وحداثة تضمن تحقيق الزراعات التحويلية والغذائية بأكثر فعالية وفق نهج أكثر استدامة وشمولية لجميع أقسام سلسلة التوريد والاستهلاك، كما يمكن أن نلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة دعم وتطوير قدرات التخزين في غرف التبريد وزيادة عددها وفق توزيع إقليمي مدروس بغرض الاستغلال الأمثل للمحصول الزراعي المحلي الذي يتلف جزء كبير منه سنويا، كما يجب على الدولة جعل الأسواق الوطنية للخضر و الفواكه تحت تسييرها بغرض تنظيم السوق والتحكم بالأسعار ومنع الاحتكار، كما نشير أيضا إلى أهمية تحفيز بعض الزراعات غير التقليدية التي تستعمل في استجلاب الزيوت الباهظة على غرار الألوفيرا والصبار، بالإضافة إلى دعم زارعات أخرى مهمة كالزراعات المغلقة والعمودية العضوية و المائية ، كما يمكن تطوير زراعة القطن الفستق السمسم خاصة بعدما عرفت نجاحا واسعا في الجنوب .

القطاع السياحي : يجب العمل على تنمية السياحة الداخلية باعتبارها موردا هاما للثروة يعاني التهميش، يجب تنميتها من خلال تنظيمها عبر كل الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر مثل الشواطئ، الجبال، الغابات، المناطق الصحراوية على غرار الطاسيلي والهقار، بالإضافة إلى الحمامات المعدنية الطبيعية التي تعد موردا ممتازا باعتبارها مزيجا بين السياحة الطبية والسياحة الاستجمامية، يجب إعادة الاعتبار لكل هذه الكنوز السياحية لتمكينها من خلق الثروة، ويتم ذلك من خلال توفير المرافق الضرورية وعصرنتها عبر نطاق واسع، بالإضافة إلى تعزيز الأمن أكثر عبر هذه المناطق السياحية بغرض تحفيز السياحة المحلية، وجذب السائح للإنفاق السياحي محليا بما يعزز مداخيل الدولة، كما يمكن إنعاش هذا القطاع من خلال سن القوانين الردعية في مجال الأمن السياحي وحماية السائح، مع تقديم تسهيلات بخصوص التراخيص مع تعزيز الامتيازات الجبائية اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي بما يعزز النشاط السياحي و يخلق النسيج الفندقي الكافي .

القطاع الصناعي : ينبغي خلق توليفات متعددة لتطوير النسيج الصناعي وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، باعتبار هذه الأخيرة موردا هاما لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، و من هذا المنطلق يتوجب العمل على تطوير إنتاج الطاقات المتجددة وتوفير كل الآليات والتكنولوجيات لذلك، كم يتعين إنجاح مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي هذا السياق نشير إلى إعطاء الأولوية لمشروع ديزارتيك للطاقة الشمسية باعتباره مخططا عمليا واعدا للاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتحقيق الفعالية الطاقوية بالجزائر خاصة في ظل كفاءة الخبرة الألمانية في المجال.

قطاع الشغل : ضرورة تحفيز التخصصات التقنية في الجامعات والمعاهد بغرض توفير المخرجات اللازمة لتحقيق التنشيط المرتقب في قطاع الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة، كما يتعين على الحكومة تعزيز تطبيقات الفكر المقاولاتي في الجامعة عن طريق إنشاء ورشات في كل الكليات تعمل في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الرائدة والشركات الخاصة الفعالة، مع ضرورة خلق التوأمة المقاولاتية مع جامعات أجنبية بما يسمح بالابتكار ويشجع على التطوير، ويسهل من ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.

قطاع التعليم العالي : إن سبب التخلف الاقتصادي الحاصل يرجع بالدرجة الأولى لغياب الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطور، حيث أن ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، والتقصير المادي في حق الأساتذة والباحثين في مجال البحث العلمي، حال دون نجاح البحث العلمي كما عطله عن أداء دوره في التنمية، فمرحلة المبادرة وإثبات الذات التي يمكن أن يصل إليها الباحث في ضوء هرم "أبراهام ماسلو" المعروف للحاجات تأتي في قمة الهرم، ولا يمكن لها أن تتأتى في ظل غياب إشباع نسبي لمستويات الحاجات الأخرى، لذلك ينبغي على الحكومة إعادة النظر بشدة في ظروف كل الفاعلين في حقل البحث العلمي، ومدهم بأسباب الاستقرار والتحفيز بما يساعدهم على التفرغ التام للبحث والابتكار، بعيدا عن مشوشات التفكير المستمرة فيما يتعلق بالضعف المادي ومعضلة تلبية الحاجات الأساسية فضلا عن ضعف التمويل اللازم للنشاط البحثي في حد ذاته .

حلول في إطار تفعيل السياسة المالية والنقدية :

المرافقة المالية للمؤسسات : يمكن استعمال السياسة النقدية في خلق كيان تمويلي خاص لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف البنك المركزي، باعتبار هذا النوع من المؤسسات حلقة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، سواء من حيث القيمة المضافة التي يمكنها تقديمها أو من حيث قدرتها

على خلق فرص العمل، كما يجب الالتفات إلى المؤسسات متناهية الصغر من خلال منحها تسهيلات للحصول على القروض وفق ما تتيحه القواعد التنظيمية القائمة، وذلك باعتبارها تأوي شريحة معتبرة من أصحاب الدخل الضعيف دون أن يكون لها مجال مضمون لرفع راس مالها العامل عن طريق التمويل البنكي .

دعم شبكات الأمان الاجتماعي : يجب تفعيل السياسة المالية أكثر فيما يتعلق بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، كما يتعين اعتماد سياسات عملية فعالة بغرض تنشيط الطلب، وذلك من خلال زيادة إعانات البطالة، و تحسين أثر الإعانات على حياة الأفراد خاصة في القطاعات الغير الرسمية التي يصعب الوصول إليها، والتي تحوي الطبقات العمالية الضعيفة.

حلول في إطار الاستفادة من دعم المؤسسات المالية الدولية : تطرح حلول عديدة في هذا الإطار حيث يوفر صندوق النقد الدولي أداتين للتمويل الطارئ خلال هذه الجائحة متمثلتان في التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع، كما يعتمد البنك الدولي أيضا خلال هذه المرحلة على خطة الطوارئ لحماية الاقتصادات المتأثرة بالجائحة الوبائية من خلال صندوق الطوارئ التابع له، كما طرحت كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار برامج فاعلة في إفريقية لتمويل التجارة ورفع رأس المال العامل.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999.

2- أحمد قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر ، 2020.

3- أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

4- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996.

5- الحواس زواق،بواكير، تداعيات الجائحة كوفيد19 على الاقتصاد العالمي – واقع وتوقعات -2020

6- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، 2000.

7- رعد حسن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، 2000.

8- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت، دون سنة الطبع.

9- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، 1993،

10- السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .

11- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

12- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة،كلية التجارة، جامعة المنصورة، 1998.

13- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002 .

14- عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

15- عثمانية، عالم ما بعد جائحة كوفيد19-، دار ميم للنشر، الجزائر،2020.
16- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية و بيروت العربية
17- محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، 1990.
18- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
19- محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دون دار نشر، 2000.
20- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

21- حدادي حبيبة وآخرون، دراسة جميع مراحل وإجراءات الاستيراد على مستوى مؤسسة عمومية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس. دفعة 2002.

المقالات العلمية:

22- سهام موسى ،تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونيةفي العالم،مجلة التنظيم والعمل ، 2021
23- صديقي مليكة، وعبد الغاني بن علي ، السياسات النقدية والمالية عقب الأزمات المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، 2010 .
24- علي العبسي وحمزة تجانية، تداعيات فيركس كورونا: الاثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير : 2020
25- العمرية لعجال. أفريل, . النمو الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر.، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 126،2019 .
26- العمرية لعجال، النمو الجديد للنمو االقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، العدد37 ، أفريل, 2019 .

27- لخلف عثمان، وبنية عمر، أداء وفعالية السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة . 2014- 1999 مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة العدد الثاني، 2016

28- مسعود ,ك & .,طهرواي .,أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية)العدد12 (2014).

29- ناصر بوعزيز وبن خديجة منصف، النموذج االقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 10، الجزء2، . 2017.

30- نسرين يحياوي. الاقتصاد الموازي في الجزائر : الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والإدارية. العدد السادس، ديسمبر2016،ص .191

الجرائد الرسمية:

31- الجريدة الرسمية، المادة 55، العدد 13، 1995 .

32- المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم:231/915 المؤرخ في :1997/07/27.

33- المرسوم التنفيذي رقم:53/94 لسنة 1994 في المادة 2.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Livre :

34- Sylvie Graumann, guide pratique du commerce International, troisième édition,1992. P137

35- Kamel El Khalifa, Guide de Transport International des Marchandises. Edition Dahleb, 1994. .

36- Bournat.E. Montabord, Commerce International ،Edition

37- Chibani Rabah, Le Vade-Mecun de l'import-export. Edition ENAG 1997 .

38- (UNCTAD. (2020). COVID-19 causes international trade: -

39- to collapse.SWITZERLAND: UNCTAD,)

40- GROUP, W. B. (2021). Global economic prospects. UNITED STATES: WORLD BANK GROUP) .

ثالثا: مواقع الانترنت

41- أخبار الأمم املتحدة. 08 04, 2020 منظمة العمل: موقع www. News.un.org. (03 03 ,2022) تاريخ الاسترداد 28-04-2022.

42- وكالة الأنباء الجزائرية, 16 04, 2020 الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر ب 50 بالمائة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل لبحري ، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86258-50. تاريخ الاالاطلاع 04, 2022 20

43- وزارة الاتصال الجزائرية. . 12 03, 2020 تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية. ، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573 تاريخ الاسترداد 24/4/2022

44- الوزارة الأولى. 26 04 2020الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد-.26-04-2020 من الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html تاريخ الاسترداد 18/ 04/2022

45- الحكومة الجزائرية. . 03 05 2020 بيان اجتماع مجلس الوزراء متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. من http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الاسترداد2022- 04 -13

46- الحكومة الجزائرية. . 10 05 2020 بيان اجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. ، من http://www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الاسترداد – 14 -04 2022

47- بنك الجزائر. . 2020 04 06 التعليمة 2020-05 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر. ، من https://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاسترداد 19 -04 -2022

48- وزارة التعليم العالي ; بيان صحفي مؤرخ بتاريخ 02 ماي 2020، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. من https://www.mesrs.dz/ تم الاسترداد 2022 - 20 04-

49- كريستالينا غورغييفا، صندوق النقد الدولي Curtain-Raiser ، من www.imf.org:https://www.imf.org/ar/News/Articles/sp040920-/SMs2020/ vu e le2022/04/07

50- World health Organization. (2020, 10 12)., sur www.who.int: https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19, Consulté le 06- 04- 2022

51- ar.wikipedia.org/wiki. (s.d.). sur :https://ar.wikipedia.org/wiki _كورونا_فيروس#الحالات/Consulté le 06- 04- 2022,

52- (WTO. (2021, march 31). WORLD TRADE ORGANIZATION., sur www.wto.org: https://www.wto.org/english/news _e/pres21_e/pr876 _e.htm) Consulté le 12/ 4/2022

53- (STATISTA RESERCH, D. (2021, 1 22). STATISTA, sur www.statista.com: https://www.statista.com/statistics/193290/unemployment - rate-inthe-usa-since-1990/). Consulté le 25/ 04/ 2022

54- -:(OCDE. (2020)., sur Data.oecd.org: https://data.oecd.org/unemp/unemployment-rate.htm) Consulté le 26 /04-2022

55- ar.wikipedia.org/wiki. (s.d.)., sur https://ar.wikipedia.org/wiki/ الحالات#كورونا_فيروس _ Consulté le 06 04, 2022

56- ROUBINI, N. (2020, 03 24). NOURIEL ROUBINI., sur nourielroubini.com: https://nourielroubini.com/a-greater-depression/ Consulté le 06 05, 2022

57- STEPHEN, R. (2020, 03 19). PROJECT SYNDICAT., sur https://www1. project-syndicate.org: https://www1.projectsyndicate. org/commentary/covid-19-crisis-- nothing-like-2008-by-stephen-s-roach- 2020-03/arabic Consulté le 29.4, 2022

58- BLAKE, P., & DIVYNSHI, W. (2020, 12 14). Blogs.worldbank.ORG. sur WORLDBANK.ORG: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astradhsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan Consulté le 20/04/2022

59- Chinese government. (2020, 04 15). Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of, sur official website of General Administration of Customs, 2022People's Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html Consulté le 18/ 04/2020.

60- IATA. (2020, 04 14). COVID-19 Puts Over Half of 2020 Passenger Revenues at Risk., sur website of International Air

Transport Association: https://www.iata.org/en/pressroom/pr/ Consulté le 05 3, 2022

61- International Monetary Fund. (2020, 04). Middle East and Central Asia Report Developments: Regional economic prospects in the Middle East and North Africa, Afghanistan and Pakistan., sur website of International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report Consulté le 25 04 2022

62- MANILA, P. (05 15 2020,). COVID-19 Economic Impact Could Reach $8.8 Trillion Globally — New ADB Report., sur website of Asian Development Bank: https://www.adb.org/news/covid-19-economic-impact-could-reach-8-8-trillion-globally-new-adb-report# Consulté le 15-04- 2022

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معرفة التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الحقيقي عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال التتبع والتحليل الرقمي لأهم القطاعات الإستراتيجية التي تعتبر مصدر خلق الثروة و بالتالي التنمية العالمية؛ على غرار قطاع التجارة الدولية وسوق النفط العالمي المحدّد لاستهلاك الطاقات، و التي عرفت صدمات عنيفة أدت للتأثير عليها بنسب كبيرة و متفاوتة، الى جانب دراسة التغيرات الحاصلة في هيكل الطلب العالمي وسوق العمل وما ينجرّ عنه من تغيرات في نسب النمو الاقتصادي العالمي.

وخلصت الدراسة الى : لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقطعة النظير على اقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة .مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدولي، جائحة كورونا، التداعيات الاقتصادية .

abstract

The main objective of this study is to know the direct effects of the Corona pandemic on the real global economy in general and Algeria in particular, through digital tracking and analysis of the most important strategic sectors that are the source of wealth creation and therefore global development; Similar to the international trade sector and the global oil market that defines energy consumption, which has known violent shocks that have affected it in large and varying proportions, in addition to studying the changes taking place in the structure of global demand and the labor market and the resulting changes in global economic growth rates.

The study concluded: The Corona pandemic has caused an unprecedented crisis on the economies of all countries of the world, which led to a decline in their economic growth rates due to the stagnation and depression that resulted from the repercussions of this pandemic, which led to the global economy incurring huge losses.

Keywords: international economy, Corona pandemic, economic repercussions.

مقدمة

الفصل الأول

عموميات حول

التجارة الخارجية

الفصل الثاني

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

الفصل الثالث

تداعيات جائحة كورونا

على الاقتصاد الجزائري

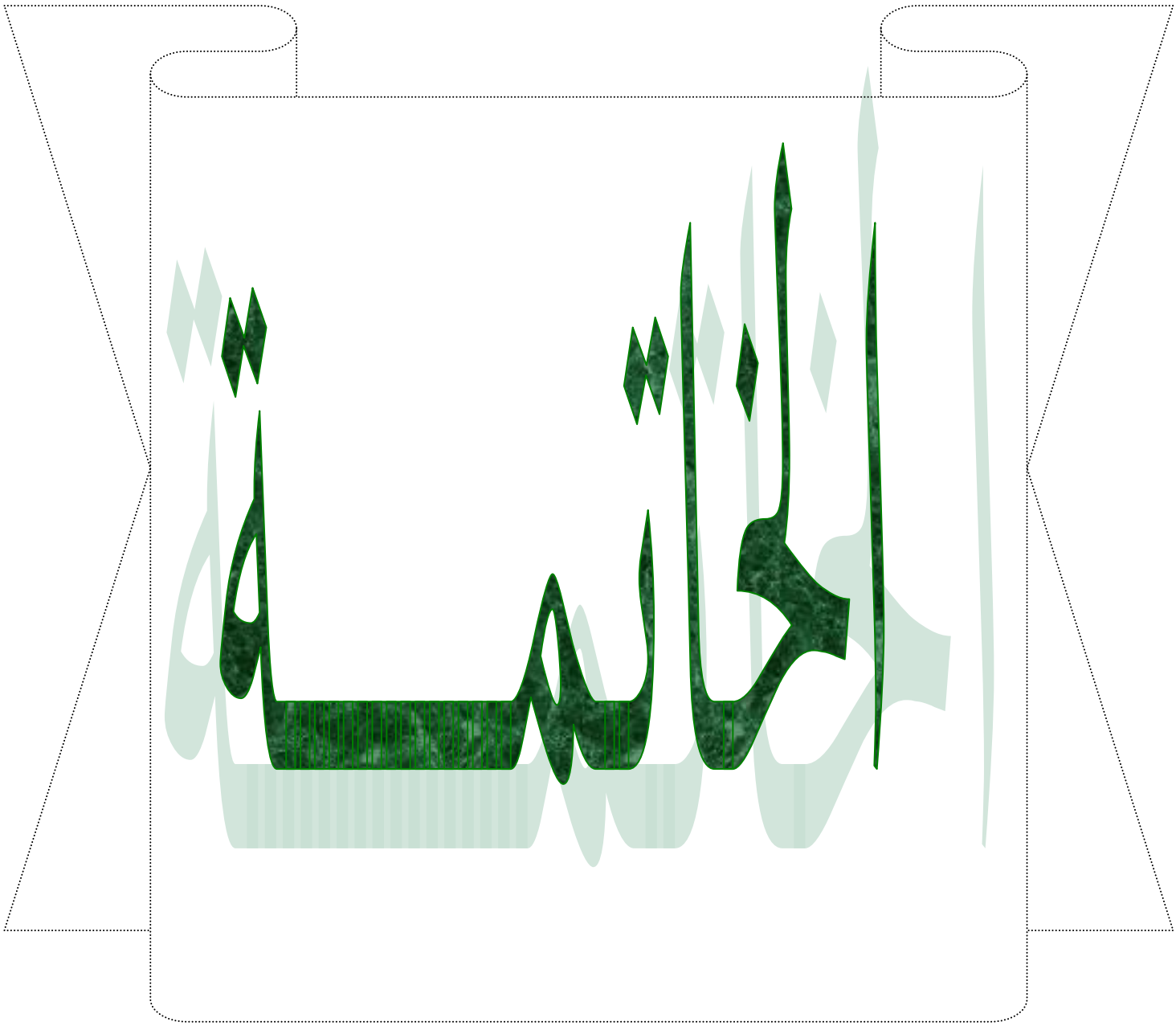
الخاتمة

فهرس

الموضوعات

قائمة المراجع